

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٧٨

الجمعة، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/740)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة اختتمت في جلستها العامة الـ ٧٤ المعقودة بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، المناقشة بشأن البند الفرعي (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، وبشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/52/L.68.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن نتناول البنود المقرر بحثها عصر هذا اليوم، أود أن أبلغ الأعضاء بأن اللجنة الخامسة تنظر حالياً في الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، على مشروع القرار المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، الوارد في الوثيقة A/52/L.72/Rev.1.

ونظراً لهذا، ستتناول الجمعية العامة أولاً البندين ٢٠ (ج) و ٤٣ من جدول الأعمال بشأن أفغانستان، بغية

البندين ٢٠ و ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقارير الأمين العام (A/52/358 و A/52/536 و A/52/682)

مشروع القرار (A/52/L.68)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

## البند ٦٠ من جدول الأعمال تعزيز منظومة الأمم المتحدة

### مشروع مقرر (A/52/L.71)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في البند ٦٠ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة". وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مشروع مقرر صدر في الوثيقة A/52/L.71.

أعطي الكلمة لممثل كندا ليعرض مشروع المقرر A/52/L.71.

السيد هينس (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أعرض على الجمعية مشروع مقرر بعنوان "المنظمات غير الحكومية"، كما هو وارد في الوثيقة A/52/L.71.

في عام ١٩٩٦ عندما اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الشامل لترتيبات التشاور بين المنظمات غير الحكومية والمجلس، اعتمد مقرا وأصدر بياناً رئاسياً يوصيان الجمعية العامة بأن تدرس المسألة الأوسع المتمثلة في مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة.

وقد عقدت بالفعل أول جولة من المناقشات حول هذه المسألة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية تحت قيادة سفير باكستان بصفته رئيساً لفريق فرعي خاص تابع للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وأكد هذا الفريق الفرعي بدوره على أهمية إحراز تقدم مبكر بشأن هذه المسألة، وأوصى بالتالي دراسة المسألة من جديد من قبل الجمعية العامة في دورتها الحالية.

وفي ظل هذه الخلفية استؤنفت المناقشات حول هذه المسألة في هذا العام أيضاً تحت القيادة الدينامية للسفير كمال وتوجيهاته. وتبع ذلك عملية مناقشات مفتوحة العضوية، كان لوفد كندا فيها شرف الاضطلاع بدور الميسر.

سيدي الرئيس، لعلكم والزملاء تذكرون أنه حتى في اليوم الأول للجمعية كان طموحي الشخصي أن أترأس

البت في مشروع القرار A/52/L.68، ومن ثم البند ٦٠ من جدول الأعمال بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، للنظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/52/L.71.

بعد ذلك، ستعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٦/٣٠، حيث أمل أن يتوفر في ذلك الوقت تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1. لنتمكن من تناول البند ١٥٧ من جدول الأعمال، إصلاح الأمم المتحدة وأن تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار وارد في الوثيقة A/52/740.

وأود أن أعلن أنه منذ القيام بعرض مشروع القرار، أصبحت الدول التالية مشاركة في تقديمه: أذربيجان وأرمينيا وأستونيا وألبانيا وأوكرانيا وأيسلندا وباراغواي وبولندا وبيلاروس وتركمانستان والجمهورية التشيكية وجورجيا ورومانيا وسلوفاكيا وسوفينيا وشيلي وطاجيكستان وفيجي وكازاخستان ومالطة والمغرب والنرويج وهنغاريا واليونان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.68، المكون من جزأين. الجزء ألف عنوانه "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، والجزء باء عنوانه "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/52/L.68؟

اعتمد مشروع القرار A/52/L.68 (القرار ٢١١/٥٢ ألف وباء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

جميع المناطق، في دراسة هذه المسألة، والالتزام الذي أبدته بتحقيق تقدم ملموس، يبشر بالخير بالنسبة لجهودنا في المستقبل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من كل بقاع العالم.

وبهذه الملاحظات، أتشرف بأن أوصي أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء، مشروع المقرر المعروض علينا، كما جرى الاتفاق عليه أثناء المشاورات غير الرسمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع المقرر A/52/L.71، الذي قام ممثل كندا بعرضه توا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٦٠ من جدول الأعمال.

وكما اتفقنا في بداية هذه الجلسة، فإنني سأعلق الجلسة حتى الساعة ١٦/٣٠ بالضبط.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٥.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تقرير الأمين العام (A/51/950 و Add.1-7)

مشروع القرار (A/52/L.72/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/741)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما بدأت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي النظر في تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"،

بعض مداولات الجمعية. وأؤكد لكم أن هذا لم يكن هو ما يجول في خاطرنا بالضبط، ولكن يسرنا للغاية أن ندلي بدلونا. وبهذه الصفة، صفة الميسر للمناقشات المفتوحة العضوية، يشر لنا أن نعرض مشروع المقرر هذا.

وكما هو الحال بالنسبة لأغلبية المسائل الهامة التي يتعين على الجمعية العامة أن تبت فيها، فإن الاقتراح المعروض علينا اليوم يعبر بالتأكيد عن توازن في وجهات النظر المختلفة بشأن الطريقة الأمثل لمعالجة القضية المطروحة. وكانت وفود عديدة تفضل أن تتخذ الدورة الحالية تدابير معينة فورية بشأن هذه المسألة، وندرك أن أسرة المنظمات غير الحكومية ترحب بمثل هذه الخطوة.

ولكن، في الوقت ذاته، سلم الجميع بأن تحقيق تقدم جوهري ومستمر في هذه المسألة، والذي أكدت جميع الوفود المشاركة رغبتها في ذلك، سيكون أفضل إذا استند إلى أساس راسخ من المعلومات والتحليلات ذات الصلة. ولذلك اتفق على أن يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، خلال الدورة الحالية، بإعداد وتعميم تقرير يتناول مجموعة واسعة من جوانب مسألة اشتراك المنظمات غير الحكومية في منظومة الأمم المتحدة للنظر فيه واتخاذ الإجراء اللازم من قبل الجمعية في دورتها الثالثة والخمسين. هذا هو الهدف الأساسي لمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/52/L.71.

وعندما خاطب الأمين العام في الشهر الماضي مؤتمر المنظمات غير الحكومية، تكلم ببلاغة عما تقدمه هذه المنظمات من التزام وإسهام في جهودنا المشتركة للنهوض بجميع أهداف الأمم المتحدة. وأكد على الحاجة الملحة إلى توسيع وتعميق صلاتنا مع المنظمات غير الحكومية للاستفادة على نحو أفضل من هذا الزخر الذي لا غنى عنه في المستقبل.

ونأمل مخلصين في أن التقرير الذي سيعده الأمين العام والعمل الذي التزمنا به هذا العام سينهضان بدرجة كبيرة بهذا الهدف.

وفي الختام، أود أن أنوه بشكل خاص بالدور الذي قامت به مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية وممثلو هاتين المجموعتين في تحقيق التقدم الوارد في مشروع المقرر - وهو مقرر استند في الحقيقة في نهاية المطاف إلى ورقة أعدتها المجموعة الأفريقية. وأن اشتراك دول هاتين المنطقتين، بل في الحقيقة دول

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.72/Rev.1 جاء نتيجة جهود مطولة، وأحيانا معقدة، إلا أنها كانت جماعية حقا تسعى لتجسيد وجهات نظر جميع الدول الأعضاء على نحو كامل. فالمبادرة والابتكار والاستعداد للسعي إلى إيجاد حلول توفيقية كما دلت على ذلك الوفود، تنضاف إليها النهج البناءة التي صاغتها مجموعات الدول، ساعدتنا على التغلب على الاختلافات بل ساعدت أحيانا على استقطاب المواقف - الذي كان قائما في البداية - والتوصل بنجاح إلى اتفاق مقبول على نحو متبادل.

ولا أرى حاجة للتعليق بإسهاب على مشروع القرار المعروف علينا، ولا سيما أننا أجرينا أمس الأول مناقشة شاملة بشأنه في مشاورات الجمعية العامة غير الرسمية المفتوحة. فإحكام مشروع القرار تغطي كامل سلسلة المشكلات التي تناولها تقرير الأمين العام من إنشاء منصب نائب الأمين العام، إلى ترشيد أعمال الجمعية العامة، وتعزيز أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وآلياته الفرعية وتحسين التعاون بشأن مسائل التنمية والشؤون الإنسانية، وصولا إلى تعزيز تمويل وإدارة المنظمة وبعض المقترحات العامة المتصلة بالتغييرات طويلة الأمد. ويؤكد مشروع القرار على الدعم السياسي القوي الذي قدمته الدول الأعضاء إلى الأمين العام أثناء المناقشة العامة وأثناء اعتماد القرار المتعلق بالتدابير في وقت سابق، وكذلك في عدد من المحافل الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ويشير بوضوح إلى ضرورة اتخاذ تدابير في المستقبل من جانب الجمعية العامة، بما في ذلك تجهزتها الفرعية، ومن جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المقترحات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لتلك المسائل التي كان يرى أن ثمة حاجة لمزيد من المعلومات المفصلة عنها. وهذه يمكن تناولها فيما بعد، عندما ينظر في المقترحات ذات الصلة في إطار الأجهزة والهيئات المناسبة التي تحال إليها.

وكما أشرت من قبل، فإن مشروع القرار أعد خلال مناقشات مستفيضة وواسعة النطاق، وبالنية الواضحة التي أبدتها جميع الوفود لتحقيق نتائج إيجابية. وفي ضوء المناقشة التي جرت في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر في جلسة المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي أجرتها

الوارد في الوثيقة A/51/950، لم يستطع إلا أكثر الناس تفاؤلا أن يتنبأ بأن الجمعية ستتمكن قبل رفع الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والخمسين من بلوغ المرحلة الختامية فيما يتعلق بالإجراءات التي وصفها الأمين العام والتوصيات التي اقترحها. وإذ قلت "مرحلة ختامية". فإنني أعني بذلك اتخاذ قرار سياسي يمكن الأمين العام من المضي في تنفيذ مقترحاته الرامية إلى إصلاح المنظمة، وجعلها مؤهلة على نحو أفضل لتنجز بصورة واقعية وأكثر فعالية مهمتها في عالم اليوم وفي الألفية المقبلة. ولذلك فإن "المرحلة الختامية" تمثل في الواقع خطوة أولى على طريق التحولات في المنظمة. وكما أشار الأمين العام، فإن إصلاح المنظمة ليس حدثا منفردا ولكنه عملية مستمرة.

وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على جهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، وجهود فريقه صوب تعزيز قدرات المنظمة وزيادة فعاليتها وكفاءتها. ومن الإنصاف القول إن المناقشات بشأن مقترحات الأمين العام لم تكن دائما سلسلة وسهلة، ولكن في النهاية أصبحت فكرة الإصلاح، التي ظلت معلقة دون البت فيها لبضعة دورات للجمعية العامة، هي الهادي لنا. ونحن الآن على وشك اعتماد القرار الثاني بهذا الشأن، وبالتالي نكون قد استجبنا لجميع المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام.

وكان موضوع إصلاح الأمم المتحدة محور مداولاتنا منذ بداية هذه الدورة. وأظهرت بوضوح المناقشة أولا بشأن الإجراءات، ثم بشأن التوصيات، أن الدول الأعضاء تولي أهمية كبيرة لهذا الأمر. واعتقد أنه لن يفتأ أحد هنا إذ قلت أن الفترة التي تفصل بين اجتماعنا اليوم وبين بداية الدورة كانت مليئة لأقصى حد بالمشاورات المكثفة التي شملت نطاق العضوية بأكمله. وقد قمت بإجرائها أنا شخصيا وأصدقاء الرئيس بمختلف الأشكال، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الجلسات العامة غير الرسمية، وغيرها من الاجتماعات غير الرسمية.

وإن عدد الدول وحقيقة أنها داومت تقريبا حتى آخر يوم من الجزء الرئيسي من الدورة يبرهنا أيضا على أن الجمعية العامة أولت اهتماما كبيرا جدا لهذه المسألة. وهذا يتعلق بصورة خاصة بالتوصيات التي اعتبرتها الدول الأعضاء أنها تقع في مجال اختصاصها الخالص من حيث إنشاء إطار عام وشروط تنفيذها.

على تكييف نفسها مع البيئة الدولية المتغيرة، وإيجاد الردود المناسبة على التحديات الجديدة وتحقيق تحولات كبيرة في أنشطتها بصورة ناجحة. وستبعت أيضا برسالة إيجابية قوية إلى العالم الخارجي وإلى الجمهور العام، مما يعزز بالتالي دور المنظمة ويعزز قدرتها على الاضطلاع بفعالية بالمهام المنصوص عليها في الميثاق.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

**الأمين العام** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اتخذت الجمعية العامة قرارا بتوافق الآراء يرحب بتلك العناصر الواردة في مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمتها والتي تقع في نطاق اختصاصي بوصفي أمينا عاما. واليوم، توشك الجمعية العامة على اعتماد مشروع قرار ثان، فهي هذه المرة تقرر العديد من إصلاحاتي المقترحة المتعلقة بعناصر تقع في نطاق اختصاص الدول الأعضاء. ولقد خطونا معا خطوات رئيسية للبدء بعملية إنعاش نتفق جميعا على أنها ضرورية للأمم المتحدة إذا كان لها أن تنتعش في القرن الحادي والعشرين. وبالعامل سوية، فإننا نجعل هذه الجمعية جمعية إصلاح.

وسيترتب على اعتماد مشروع القرار هذا إنشاء منصب نائب الأمين العام، هذا المنصب الذي أرى أنه لا غنى عنه للقيادة والإدارة الجديتين للأمانة العامة. وسأضفي فورا إلى تعيين نائب الأمين العام، عقب التشاور مع الدول الأعضاء، وأمل مخلصا أن تنضم إلينا في وقت مبكر في العام الجديد.

وفي مجال السلم والأمن، يتضمن مشروع القرار أحكاما من شأنها أن تحسن قدرة المنظمة على اكتشاف التهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين، بهدف دعم جهود مجلس الأمن والأمين العام لمنع المنازعات. كما أنه يؤيد الخطوات الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على الانتشار السريع.

ويقبل مشروع القرار هذا اقتراحي بإنشاء حسابا للتنمية يمول من وفورات إدارية، وبهذا نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالهدف الرئيسي المتمثل في الكفاءة بالإضافة إلى الأولوية الموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجمعية العامة، بذلت جهود إضافية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع أحكام مشروع القرار. وبناء على ذلك، تم إدخال تعديلين على النص السابق وتجسدا في الوثيقة A/52/L.72/Rev.1.

أولا، الفقرة ٥، بعد كلمة "المنظمة" تقرأ الآن على النحو التالي:

"على منع نشوب المنازعات وصون السلم والأمن الدوليين، بما يتمشى على نحو تام مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة"

ثانيا، في الفقرة ٧، يستعاض بعبارتي "تتفق الأطراف المعنية" عن كلمة "أشار"، التي ظهرت في النص الأصلي.

وهذان التعديلان هما الوحيدان اللذان أجريا على مشروع القرار الذي نظر فيه في الجلسة الأخيرة للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي أجرتها الجمعية العامة، ويحدوني الأمل أنه بإدخال هذين التعديلين سيعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وإن عرضي لمشروع القرار سيكون ناقصا ما لم أذكر الدور الذي اضطلع به ممثل بوتسوانا، السيد لاغويلا جوزيف لاغويلا، وممثل أيرلندا، السيد جون كامبل، بوصفهما من أصدقاء الرئيس، ودور فريقيهما. وإن تضائيهما، وجهودهما التي لا تكل وأدائيهما الرائع تستحق تقديرنا الكامل. وإنني ممتن لهما على ما قدماه من مساعدة لي من خلال مشاطرتي العبد المتصل بالمشاورات المتعلقة بهذه المسألة.

وثمة عنصر أساسي آخر في نجاح هذه العملية تمثل في استمرار الدعم والمشاركة النشطة من جانب ممثلي عدة مجموعات رئيسية من الدول، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، ومجموعة ال ٧٧، وحركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أشيد بأنشطة رؤساء تلك المجموعات: السيد جان لويس ولزفلد، ممثل لكسمبرغ، والسيد داودي ن. موكاواغو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد خوليو لوندونيو - باريدس ممثل كولومبيا.

وإذ نقرب من معلّم هام في أعمال هذه الدورة، أود أن أؤكد على أن اعتماد القرارين المتعلقين بإصلاح الأمم المتحدة سيمثل مثالا حيا على قدرة الأمم المتحدة - وبخاصة الجمعية العامة، بوصفها الجهاز التمثيلي الأكبر -

بمزيد من التفصيل قبل نهاية شهر آذار/مارس كما طلبتم.

وسأقدم لكم الخطوط العامة لنظام للميزنة يقوم على النتائج مع أمثلة توضيحية على كيفية تشغيله في إطار الأمم المتحدة. وكما اكتشفت البرلمانات من نيوزيلندا إلى سنغافورة، فإن نظام الميزنة هذا يزيد من قدرة المشرعين على مساءلة الكيانات الإدارية. إلا أنه يفعل ذلك بطريقة تحفز الكفاءات الإدارية وتشجع اتساق الجهود وتعزز القدرة على الحركة. ويحقق النظام المزيد من النتائج، بتكلفة أقل عادة.

وبالمثل، يلزم أن تتوفر في أي منظمة عامة أو خاصة عملية رشيدة لاستكمال أعمالها على نحو منتظم. وفكرة أحكام الآجال المحددة يقصد بها توفير إطار زمني معين للتفويضات يقتضي بعده استمرارها تجديدًا صريحًا من الجمعية العامة. وكما طلبتم سأقترح تدابير محددة لهذه الغاية.

إنني أرى أن الجمعية الألفية ستكون ذات أهمية فائقة. وأننا إذ ندخل القرن الجديد والألفية الجديدة، يجب أن نعمل للمنظمة ما لم يفعل لها منذ مؤتمر تأسيسها في سان فرانسيسكو. ويجب أن نعرب بوضوح عن رؤية عصرية مقنعة للأمم المتحدة، تؤكد من جديد مكانها في منظومة المؤسسات الدولية ودورها في المجتمع الدولي بأسره.

وأرى أن جمعية الألفية ينبغي أن تستعرض وأن تقيم من جديد ما سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقه فضلا عن الوسيلة التي سعت بها إلى تحقيق غاياتها مع الحرص على كيفية زيادة سد الفجوة بين المطامح والإنجازات. ويتعين عليها أن تحدد الفرص الواعدة والمثالب الهامة. وعليها أن تدرس من جديد استمرار حيوية التجزؤ القائم على أساس قانوني والموجود داخل أسرة الأمم المتحدة في مجموعها. وينبغي أن توفر التوجيه الاستراتيجي المركز للأمم المتحدة في الحقبة القادمة.

سيدي الرئيس، لقد استمعتم إلي من قبل وأن أقول إن الإصلاح ليس حدثًا وإنما هو عملية. وأكد أن اليوم يمثل حدثًا فائق الأهمية، ولكن يجب أن تستمر العملية. لماذا يجب أن تستمر؟ لأننا لا نضطلع بالإصلاح بوصفه غاية في حد ذاته. إننا نقوم به حتى يمكن للأمم المتحدة أكثر حيوية وأكثر فاعلية أن تقدم للدول الأعضاء - بل

وباعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا، فإنها ستعرب عن استعدادها لترشيد الآلية الحكومية الدولية في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والعديد من الأجهزة الفرعية. وينطبق الشيء نفسه على اللجان الإقليمية.

وأخيرًا يأذن القرار بإجراء تحسينات في العديد من المجالات الموضوعية الأخرى لعملنا، بما فيها نزع السلاح، والتعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية.

ولنا كل الحق في أن نفخر كثيرًا بهذه الإنجازات. فهي تحسن التعبير عن قدرة الأمم المتحدة على إصلاح نفسها، حيث يعني الإصلاح اتخاذ تدابير أساسية تعزز المنظمة وتزيد من كفاءتها. وعلاوة على ذلك، فإن العملية التي أدت إلى اعتماد قرار إصلاح تبرز الجمعية العامة في أبهى صورها، جمعية إبداعية وعملية ومهتمة بالمصلحة الأكبر للأمم المتحدة ذاتها.

وأشكركم يا أيها السيد الرئيس، على ما وفرتموه من قيادة وعلى إدارتكم العادلة والحازمة في الوقت نفسه التي مكنت من التوصل إلى هذه الإنجازات. وأود أيضًا أن أعرب عن امتناننا الجماعي لصديقيكما، الممثلين الدائمين الممتازين لبوتسوانا وأيرلندا، اللذين ساعدت مهارتهما الدبلوماسية الفعالة على التوصل إلى قرار اليوم بتوافق الآراء.

واسمحوا لي أيضًا أن أشكر أعضاء فريقتي أنا شخصيًا الذين ساعدوني طوال عملية بدء جهود الإصلاح وتنسيقها وصياغة تقريرتي وتقديم تدابيرهم ومقترحاتهم إلى هذه الجمعية العامة. وأنا مدين في المقام الأول للسيد موريس سترونغ، المنسق التنفيذي للإصلاح، وهو رجل ذو طاقة هائلة وقدرة إبداعية ويتميز بالتفاني للمنظمة التي نخدمها جميعًا. كما أنني ممتن للسيد جوزيف كودور، وكيل الأمين العام للإدارة، الذي عمل دون كلل سعياً لتحقيق أوجه الكفاءة الإدارية وغير ذلك من التحسينات الإدارية. وما كان لنا أن نكون حيثما نحن الآن دون جهودهما وجهود بقية الفريق.

لقد منعكم ضيق الوقت، يا سيدي الرئيس، من أن تنظروا بتعمق في التدابير الأطول مدى في إطار تقريرتي للإصلاح. وأتطلع إلى تقديم مقترحات

سيسفر عن تغيرات ونتائج عميقة الأثر بالنسبة للأمم المتحدة في الألفية المقبلة.

وبما أنه كان لي شرف العمل بصفة ميسر في صياغة مشروع القرار هذا، بوسعي أن أؤكد في الواقع أن جميع الوفود دون استثناء استشيرت، إما عن طريق الميسرين أنفسهم أو عن طريق قادة المجموعات الذين تفاوضوا مع الميسرين، وكانوا مرنين وقابلين للتكيف في مواقفهم. ومع ذلك، لا يسعنا أن نتوقع أن يقدم مشروع القرار جميع الأجوبة أو أن يلبي جميع الخيارات. والواقع أنه من باب التهور وعدم الواقعية أن نفترض أن بإمكانه أن يلبي جميع التوقعات. ولكن لا يساورني شك في أن الإصلاحات التي نأذن بها في مشروع القرار هذا ستمضي بعيدا في إحلال الثقة الدولية بالأمم المتحدة وفي تعزيز صورتها.

إن مشروع القرار لا يدعو إلى اتخاذ قرارات نهائية اليوم بشأن بعض التوصيات الأكثر تعقيدا وإثارة للجدل الواردة في تقرير الأمين العام لكنها لم تكن موضع نسيان. فقد أحييت إلى الهيئات المناسبة لتحري بشأنها مزيدا من المشاورات، وستنظر هذه الهيئة في بعض منها في وقت مبكر من العام المقبل بعدما يقدم الأمين العام التوضيحات الإضافية التي طلبتها الدول الأعضاء. وبغية كفالة عدم إساءة فهم أو إساءة تفسير تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه التوصيات، يوفر مشروع القرار أطرا زمنية محددة للبت فيها.

ولقد ظهر بوضوح تام في وضع مشروع القرار هذا أنه توجد مشاكل خطيرة تتمثل في انعدام الائتمان والثقة بين الشمال والجنوب. وجعلت هذه المشاكل من الصعوبة بمكان للجمعية العامة أن تسلك نهجا موحدا حيال ممارسة الإصلاح. وثمة شعور بالإحباط يمكن استشفافه بين البلدان النامية بسبب ما تعتبره توقعات لم تتحقق. فثمة عدة بلدان نامية، تميل، عن صواب أم عن خطأ، إلى النظر إلى إصلاح الأمم المتحدة بعين الريبة. وهي ترى الإصلاح محاولة لخفض أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرها لأسباب واضحة تماما أهم عمل تقوم به الأمم المتحدة. وهذه مشكلة خطيرة تستحق اهتماما عاجلا. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تشعر بأن لها نصيبا في عملية الإصلاح بغية أن تكون نجاحا حقيقيا. ويجب أن تسود روح الصداقة والتعاون فيما بيننا جميعا، ويحدوني أمل صادق في أن اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء سيكون تدبيرا لبناء الثقة من أجل تحقيق

للرجال والنساء والأطفال في كل أنحاء العالم - الإسهامات التي تقتضي منا مهمتنا التاريخية تقديمها. إن الميثاق، كما هو الحال دائما، يورد ذلك على خير وجه فينص على أن أغراض الأمم المتحدة هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد شهد القرن العشرون اندلاعات من القسوة بحيث لم يسبق لها مثيل. إلا أنه شهد أيضا غرس بذور مزيد من التضامن الإنساني في المستقبل. وعلى رأس تلك البذور تأتي الأمم المتحدة. فلنغذ هذا التعبير الفريد والقيم لما يربطنا معا، وبموجب نبوءة تحقق نفسها بنفسها، ستزداد أمم العالم اتحادا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه المشجع جدا.

السيد لغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، قام الأمين العام، بعد تسنمه منصبه بستة أشهر فقط وفي إظهار جريء للقيادة الدينامية، بتقديم مجموعة كبيرة من الإصلاحات المتكاملة للأمم المتحدة في تقرير بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وتلقى قادة العالم التقرير خلال المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية العامة. وقد رحبوا إلى حد كبير بمجموعة إصلاحات الأمين العام وأعلنوا التزام بلدانهم منفردة بالمشاركة النشطة في عملية الإصلاح. وقد أقرروا بأن من مسؤولية الدول الأعضاء تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة. إلا أن علي أن أعترف بأن القليلين منا فقط هنا في الأمم المتحدة هم الذين ظنوا أن الجمعية العامة ستكون، في هذه المرحلة، في موقف يمكنها من اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إن مشروع القرار يعلن عن بداية جديدة للأمم المتحدة. وهو غير مسبوق لدرجة أنه يسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تدبير هو أكثر التدابير الإصلاحية التي اعتمدتها الجمعية العامة شمولاً وأعمقها أثرا. فهو يحوي، من بين جملة أمور، تجديدا كاملا للأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. وستنشأ وظيفة نائب الأمين العام لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة. ويدعو مشروع القرار أيضا إلى إجراء مناقشة جادة لمسائل أساسية في شهر نيسان/أبريل القادم حينما يكون الأمين العام قد قدم المزيد من المقترحات التفصيلية. إن مشروع القرار هذا

الاثتمان والثقة اللذين بعثت في نفسي ونفس زميلي الأيرلندي في تعيينكم لنا مروجين للعملية، وهو ما نشهد تتويجا ناجحا له هنا بعد ظهر هذا اليوم.

**السيد كامبل (أيرلندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أخبرت بأنه ينبغي أن أدلى بهذا البيان من على المنصة، وبما أنني شخص سهل الانقياد، وأيضا بما أنني أجلس قريبا جدا من المنصة -

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولكن ينبغي ألا يفسر سفير بوتسوانا ذلك أنه ينبغي له أن يعود الآن إلى المنصة للإدلاء ثانيا ببيانه. أرجو أن تتابع كلامك السيد السفير.

**السيد كامبل (أيرلندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
سأوجز في كلامي. إن مشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة أن تعتمده يسجل خطوة هامة في عملنا الجماعي لإصلاح الأمم المتحدة.

لقد أبرز رؤساء الوفود، لدى الترحيب بمقترحات الأمين العام الإصلاحية في أيلول/سبتمبر، الأهمية السياسية لجعل هذه المنظمة أكثر أهمية بالنسبة لتحديات القرن المقبل. وإن مشروع القرار المعروض اليوم، والقرار المتعلق بالإجراءات المعروض قبل شهر، ينبغي أن يبعثا على الشعور بالتشجيع إزاء أن الأمم المتحدة ماضية بثبات على هذا الطريق.

لقد عالجتنا بطرق مختلفة كل جانب من مقترحات الأمين العام، بما في ذلك إنشاء منصب نائب للأمين العام، وحساب للتنمية لفترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

إننا أعددنا أنفسنا للقيام بعمل كثير في الأشهر المقبلة، بيد أننا لو أردنا أن نكيف الأمم المتحدة لتخدم، "المقراء والجوعى والمرضى والمهددين"، مثلما قال الأمين العام نفسه في تقريره (A/52/950)، فلن يكون ذلك طموحا كبيرا منا على الإطلاق. وثمة مسائل هامة أخرى يجب أن نجد حلولاً لها قبل مرور وقت طويل إذا أردنا ألا ينتشر السم في المنظومة.

وإنني أشيد بجميع ما فعله الأمين العام من أجل دفع العمل المستمر لإصلاح الأمم المتحدة إلى الأمام بما قدمه من مقترحات. وأعتقد أنه بالفعل منذ بداية هذه الدورة للجمعية العامة هناك إرادة واضحة من جانب جميع الوفود

ذلك الغرض. وإن مشاعر الإحباط بسبب توقعات لم تتحقق ينبغي ألا تعمينا عن حقيقة أن الأمم المتحدة هي لنا جميعا. ومن مصلحة جميع الدول إصلاح المنظمة من أجل أن تعمل على نحو أفضل وأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات شعوب العالم.

واسمحوا لي أن أوجز كلامي. إن الميسرين ما كان بمقدورهم إنجاز هذه المهمة الشاقة لولا الدعم والمساندة الكاملان من جانب جميع الوفود. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود شكرا خالصا على تعاونها وتفهمها. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة، السفير مواكاواغو، بصفته رئيسا لمجموعة ال ٧٧؛ ورئيس حركة عدم الانحياز، السفير لوندونو - باريديز، ممثل كولومبيا؛ والسفير وولز فيلد، رئيس الاتحاد الأوروبي؛ وجميع أولئك الأشخاص الذين قضوا ليالي دون أن يعرفوا النوم وأياما ملأى بالعمل المتواصل مع الميسرين، وهم يحاولون أن يخرجوا بما يكون معقولا من الأفكار والآراء الكثيرة التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وأود أيضا أن أشيد إشادة حقه بالسفير كامبل، ممثل أيرلندا، الذي شاركني في عملي كميسر، ليس لما تحلى به من صبر ومهارات تفاوضية وتفهمه لجوانب قصور الآخرين فحسب، بل وأيضا - وهذا هام جدا - لإمداده السخي لنا بالويسكي الأيرلندي خلال جلساتنا التفاوضية، مما ساعدنا كثيرا في شحذ أفكارنا فيما كنا نواجه فيها لا نهاية له من التعديلات التي أقتنا من أصدقائنا العديدين في مجموعة ال ٧٧. والسفير مواكاواغو، وهو ممتنع عن المسكرات امتناعا تاما، يستحق الإطراء لقيامه بعدة جولات صعبة بين الميسرين ومجموعة ال ٧٧.

ونقول شكرا للأمين العام وتهانئنا على التزامكم الجريء بتجديد منظمة أنتم موجودون فيها عن قرب لفترة طويلة. ولكننا فيما نظري على ديناميكية قيادتكم في الكفاح الذي مكنا من الوصول إلى هذه المرحلة السعيدة في عملية الإصلاح، لا بد لنا من أن نسارع إلى تذكيركم، سيدي الأمين العام، بما قلتم لنا في مناسبات عدة في الأشهر الماضية ألا وهو: "إن الإصلاح ليس حدثا معزولا ولكنه عملية مستمرة". إننا سنواصل اعتمادنا على قيادتكم فيما نشرع في المرحلة المقبلة من عملية تحول الأمم المتحدة.

وأخيرا، وليس بأية حال آخرا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم البارعة جدا في هذه العملية، وعلى



برئيس اللجنة الخامسة وباللجنة ذاتها على إصدارها التقرير عن الآثار المالية لهذه الوثيقة الهامة في الوقت المناسب.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في تعليل التصويت قبل التصويت، اسمحوا لي أن اذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلًا للتصويت قبل التصويت.

السيد رودريغيز بارييا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): عندما أصدر الأمين العام الوثيقة A/51/950، المعنونة "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، أي قبل خمسة أشهر بالكاد، كان يبدو من المستحيل أن تعتمد الجمعية العامة قرارات بعيدة الأثر مثل ما اعتمدت اليوم.

إننا نجتمع اليوم بفضل مبادرة الأمين العام، وجهوده المستمرة وسهولة الاتصال بينه وبين الدول الأعضاء، بمساعدة دؤوبة من موظفيه، وبفضل ما يتمتع به رئيس الجمعية العامة من قيادة وقدرة على بناء توافق الآراء. ويعود الفضل أيضا إلى العمل الشاق الذي قام به، في البداية، سفيرا البرازيل والنرويج، وفي هذه المرحلة سفيرا بوتسوانا وأيرلندا.

لقد كان هناك كلام دوما عن الحاجة الماسة والعاجلة إلى أن نبعث رسالة سياسية إيجابية. ومع ذلك، فإننا لم نكرس إلا القليل من الوقت لتعريف هذه الرسالة التي سنبعثها أو لتحديد من كأن المقصود بها. وسننتقل الآن إلى اعتماد مشروع القرار الجامع دون تصويت، ولكن لا يمكن الادعاء بأنه يمثل بالفعل نصا توافقيا.

فهو ليس توافقيا، أولا، بسبب مضمونه. إن العملية الطويلة والحساسية للمفاوضات، والتي لا تزال جارية في معظمها دون إمكانية التنبؤ بنتائجها، قد قلصت إلى بضعة أسطر غامضة بصورة عامة. وإننا نعلم جميعا ما سيكلفنا الغموض من ثمن في عصر القطب الوحيد هذا، وخاصة عندما يكون الغموض مقصودا في أغلب الأحيان.

إن الوفد الكوبي يود أن يبين بوضوح أنه سيمتنع عن طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا

للاستجابة استجابة إيجابية لتلك المقترحات - وهذا على الرغم من وجود خلافات قوية بينها. وإنني على يقين بأن الجمعية ستبرهن على هذه الإرادة مرة أخرى اليوم، وتؤكد من ثم الاحترام والثقة اللذين تشعر جميع الوفود بهما إزاء الأمين العام.

إن أيرلندا تؤيد تأييدا ثابتا إصلاح الأمم المتحدة. فلقد قدمنا للأمين العام منذ البداية دعما الصادق لبرنامج الإصلاحات الذي تقدم به. وإن اعتماد مشروع القرار هذا سيسجل الإنجاز الناجح لهذه المرحلة من عملنا.

لقد شرفني بوجه خاص أن ألبى دعوتكم، سيدي الرئيس، للعمل مع السفير ليغويلا، ممثل بوتسوانا، بصفة صديق للرئيس، لإعداد مشروع القرار هذا. وكنت محظوظا بالفعل في أن يكون لي صديق يتمتع بمثل هذه الخبرة والمكانة.

وقد عقدنا ثلاث دورات من المشاورات غير الرسمية البحتة، التي أتاحت لنا استقاء الآراء واقتراحات الصياغة المفيدة من العديد من الوفود. وقد تشاورنا على نطاق واسع منذ البداية وطوال هذه العملية. وأود أن أشكر بوجه خاص ممثلي تنزانيا وكولومبيا ولكسمبرغ الذين تكلموا بالنيابة عن مجموعات كبيرة من الدول. وما كان لنا أن نحرز التقدم الذي أحرزناه لولا تعاونهم وتعاون الكثير أيضا من فرادي الوفود. وأود أن أشيد بالاستعداد الذي أبدته جميع الوفود للعمل معنا في محاولتنا للتقريب بين وجهات النظر. كما نعرب للسيد موريس ستروغ، المنسق التنفيذي لإصلاح الأمم المتحدة ولفريقه، عن شكرنا على توجيهاتهم وعونهم منذ البداية وحتى النهاية.

وبأسلوبكم المعهود، سيدي الرئيس، رتبتم - إذا صح التعبير - حبسا للأنفاس في المراحل الأخيرة من اتفاقنا اليوم. وأود أن أشيد بجهودكم الدؤوبة للحفاظ على هذا الاتفاق وأن أعرب عن اعجابنا بمثابرتكم والتزامكم اللذين أوصلا إلى هذه المرحلة من عملنا بشأن الإصلاح إلى نهايتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/52/741، الذي جرى توزيعه للتو في قاعة الجمعية العامة. وأود أن أشيد

والفقرات ذات الصلة المتعلقة بتوصيات الأمين العام والمفهوم الواسع للتحديات المستقبلية للمنظمة تبتعد عن اقتراح الأمين العام، الذي لا يوصي على الإطلاق بوضع ما سمي بالأولويات فيما يتعلق بالمناسبات والمؤتمرات الدولية، حتى في المراحل الأولى من العملية التحضيرية، التي يجب ألا يحكم مسبقاً على مفاوضاتها. وتتضمن أيضاً صيغ خلافية وغامضة ومشكوك فيها بشأن المواضيع الأخرى، والتي لن تنطرق إليها الآن بسبب ضيق الوقت.

لقد عمل وفد كوبا باستمرار على تحقيق توافق الآراء وأثبت عملياً، ودون التخلي عن مواقفه المبدئية، بأنه لن يسترشد بالمصالح الوطنية الضيقة أو يستخدم تكتيكات سياسية مشتبّه في نزاهتها.

ولهذا السبب شعرنا بالقلق إزاء انتهاكات الممارسات والإجراءات المسلم بها في هذه العملية الخارقة السرعة. وبحجة البحث عن توافق في الآراء، ألغيت مراحل ومورست الضغوط التي تزداد خطورة عندما تكون مواضيع مشروع القرار من اختصاص الجمعية العامة بصورة محضة وكاملة.

والمفاوضات عن طريق ممثلي مجموعات الدول لا يمكن أن تتجاهل المواقف الوطنية للدول الأعضاء التي تتمتع بالسيادة والمساواة، أو أن تحل محلها.

والمفاوضات غير الرسمية والديمقراطية والشفافة والشاملة والمفتوحة والمعلن عنها، التي عقدت في هذا المقر الرسمي مع توفر الخدمات التقنية لا يمكن أن يستعاض عنها بالأشكال الأخرى من المفاوضات، والتي بافتقارها إلى هذه العناصر، لا يمكن إلا أن تعتبر تكميلية لها، إذا صح ذلك.

وهذا النص الذي نؤشك على اعتماده دون تصويت، ببساطة لم يجر التفاوض بشأنه بما فيه الكفاية، والمشاورات غير الرسمية المليئة بالإثارة التي أجريت في غرفة الاجتماعات رقم ٤، وبإخطار لا يزيد عن ساعتين فقط اعتبرتها بعض الوفود مجرد تبادل لوجهات النظر وليست مفاوضات على نص كان من المفترض أن تكون مغلقة.

وفي تناقض حاد مع هذا الموقف، اضطرت إحدى اللجان الرئيسية إلى استئناف عملها بعد أن صوتت ست

لا لسبب سوى الحرص على الاتساق داخل الجمعية العامة، وخاصة وحدة حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين. إن هذه الصيغة للنص لا تعبر عن المواقف والاقتراحات المقدمة بأسلوب دقيق وفي حينه وبطريقة متكررة من قبل لجنة التنسيق المشتركة، ولا تفعل ذلك حتى في حدود منطوق لأي عملية تفاوضية يقدم فيها الجميع تنازلات سعياً إلى تحقيق التوافق؛ بل هي نتيجة انعدام المرونة والمفاوضات الحقيقية.

إن وفد جمهورية كوبا مضطر إلى الاعراب عن تحفظاته على الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧.

إن مشروع القرار يتضمن عناصر مريبة. فليس هناك آلية دائمة أو مؤسسية لتقديم المعلومات من قبل الدول. ومن غير المنطقي محاولة تحسين ما يجري ممارسته على أساس طوعي وخياري، دون اتفاق مسبق على الأسس والمبادئ التوجيهية.

وربما يعتبر منع نشوب المنازعات عنصراً من العناصر العديدة التي ينطوي عليها صون السلم والأمن الدوليين. ولكن إذا حاولنا وضع قائمة بهذه العناصر لوجدنا أنها ستضم الكثير من العناصر الأخرى التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وعلاقات الاحترام والتعاون بين الدول، مثل تطبيق تدابير سياسية واقتصادية ومالية قسرية بصورة انفرادية وقيام مجلس الأمن بفرض جزاءات بصورة عشوائية وغير محدودة لا تراعى فيها الحدود الإنسانية. كما لا يوجد أي مفهوم متفق عليه لمنع نشوب المنازعات. وكان من الضروري أيضاً أن تدرج في مشروع القرار إشارة صريحة إلى المبادئ التوجيهية العملية والمفاهيم التي اتفقت عليها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ويفتقر هذا النص إلى إشارة واضحة إلى مبدأ قبول الحكومة المعنية للبلد المضيف بعملية حفظ السلام فيما يتعلق بالتطبيق المؤقت لاتفاقات نموذجية. ويفسر وفدي التعديل الذي أدخل مؤخراً على الفقرة ٧ بأنه تأكيد من جديد على مبدأ القبول.

إن مفهوم نظام إعداد الميزانيات على أساس النتائج مفهوم جديد تماماً ولا يلقي تفهم الدول الأعضاء ولا قبولها.

وكذلك لملاحظاته النيرة والمثيرة للاهتمام. وأود أيضا أنؤكد له تعاوننا الكامل ونحن نواصل عملنا بشأن الإصلاح.

وإن جهودكم الدؤوبة أنتم، سيدي الرئيس، وكذلك جهود الميسرين الإثنين، تستحق التقدير.

لقد سلكنا طريقا طويلا نحو هذه الغاية بعد تكريس الكثير من الطاقة والمجهودات في مختلف الاجتماعات وفي مختلف المراحل للتوصل إلى نص هو، بصراحة، أفضل نص توافقي. ومع ذلك فإنه، إن جاز لي القول، يقصر عن إرضاء تطلعاتنا فيما يتعلق ببعض التوصيات.

وحيث أننا عرضنا وجهات نظرنا بشأن مختلف العناصر قيد المناقشة خلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية، فإنني لا أميل إلى الخوض في التفاصيل ذات الصلة في هذه المرحلة. ومع ذلك، هناك نواح معينة أرى أنه لا بد من ذكرها، ولو بإيجاز.

وفي حين أن كل أقسام مشروع القرار تتسم بالأهمية وتعالج مواضيع حساسة، إلا أن القسم جيم الذي يعالج مسألة السلم والأمن، يتسم بأهمية وحساسية متميزتين بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك بلدي. وفي هذا السياق أود أنؤكد للسجل أن مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي بين جميع الدول يجب أن تحترم احتراماً كاملاً وأن يتم التقيد بها في تنفيذ مشروع القرار.

وبعد تقرير هذه النقطة، وإذ نحن ننظر إلى المستقبل في مواصلة عملنا الجماعي لتنفيذ مشروع القرار، فإننا نتطلع إلى اتخاذ إجراءات تتسم بالشفافية الكاملة ومزيد من الأسلوب التشاركي لضمان المشاركة والإسهام النشطين من جميع أعضاء المنظمة. ومثلما اقترحت وفود شتى، من بينها وفدي، أثناء المراحل المبكرة من المشاورات غير الرسمية، فإن إنشاء أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية لمعاودة النظر مستقبلاً في مسار عملية الإصلاح الجارية، أمر مناسب ولازم.

وبهذه الملاحظة أختتم بياني الموجز.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يعرب عن ارتياحه لإكمال

مرات على قرارات جرى التقليد بأن تتخذ بتوافق الآراء، وبعد أن حصلت هذه القرارات على صوت معارض واحد ولم يكن هناك ممتنعون عن التصويت، لتأخذ اللجنة برأي اعتباري من أجل توافق آراء مفترض، الأمر الذي كان في الواقع مساوياً لحق النقض. والأمر المستغرب للغاية أنه جرت محاولة لتصوير الذين قدموا منا تنازلات أكثر مما ينبغي والذين كانوا عرضة لضغوط أكثر مما ينبغي، بأنهم من مدمري ممارسة توافق الآراء. ومع ذلك فإنه يسعدنا أن المفاوضات استمرت في نهاية المطاف وأن بعض المقترحات المشروعة قد قبلت. وهذا يظهر مرة أخرى أن المفاوضات القائمة على الاحترام المتبادل مجدية ومثمرة.

وأخيراً، ما هي الرسالة السياسية التي سنبعثها؟ وكيف ستفسر وما هو الرد الذي نتلقاه عليها.

إن فحوى رسالتنا هي أننا لسنا مستعدين إلا لقبول إصلاح يجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية ويعيد إرساء مبادئ الميثاق في ممارساتها، تلك المبادئ التي كثيراً ما تنتهك أو يعاد تفسيرها؛ إصلاح يؤكد المساواة السيادية بين الدول ويقضي على حـق النقض غير الديمقراطي والذي ينطوي على مفارقة تاريخية؛ وإصلاح يجعل مجلس الأمن ديمقراطياً ويضعه في خدمة جميع الدول الأعضاء؛ ويعيد توطيد سلطات الجمعية العامة المغتصبة حالياً والمتناقضة؛ ولا يخلط بين حق النقض الاستبدادي وبين توافق الآراء للدول الأعضاء؛ ويجعل من التنمية - وهي حق أساسي للإنسان - أولويته؛ ويعزز الطابع العالمي لحقوق الإنسان وتربطها وعدم الانتقائية في الممارسة الكاملة لها من قبل جميع الرجال والنساء، ويخلصنا من الاستغلال السياسي لها؛ ويحل المشكلة المالية للأمم المتحدة على أساس دفع الاشتراكات في حينها، كاملة ودون شروط، في حين يميز بين الشروط السياسية للمدين الرئيسي وبين الذين لا يستطيعون الدفع لأنهم يجب أن يكونوا قادرين على إطعام أنفسهم أولاً.

السيد دانيش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية):  
أتكلم باسم وفد جمهورية إيران الإسلامية لننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1، المتعلق بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" [A/51/950].

ولكن اسمحو لي أولاً أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام لجهوده الدؤوبة والقيمة لإصلاح المنظمة،

الجمعية العامة، في جملة أمور أخرى، إنشاء حساب للتنمية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ونرى أن هذا القرار الهام في المقام الأول دليل على توافق الآراء لصالح زيادة الموارد التي ستتاح للمنظمة في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة. ومع ذلك، فإن وفد بلدي، مثله مثل الوفود الأخرى، ما زال لديه الانطباع بأنه لم يتم بصورة دقيقة وكافية تطوير الطرائق القانونية لتشغيل هذا الحساب في إطار الآليات والقواعد المالية الموجودة حاليا في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمبادرة الأمين العام الطويلة الأجل، التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى استعراض بعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن كل الوفود، كما نفهم، توافق على أن هذه تتطلب تحليلا شاملا ودقيقا، مع إيلاء الاعتبار التام لآراء الدول الأعضاء. وهذا ينطبق بوجه خاص على فكرة المجال الجديد للمسؤولية المنوطة بمجلس الوصاية.

وتعليق الأمين العام بأن الإصلاح "عملية متواصلة وليس حدثا منفردا" أصبح الآن قولا مأثورا. ومن الواضح أن موضوع الإصلاح سيستمر في سياق الدورة الحالية للجمعية العامة ودوراتها القادمة. ويحدونا خالص الأمل بأن عملية التجديد وإعادة الهيكلة الشاملة للمنظمة ستمضي بتعاون وثيق بين الأمين العام والدول الأعضاء، وستتيح تحقيق نتائج جديدة وملموسة في تعزيز وتعزيز فعالية الأمم المتحدة ومنظومتها، بوصفها الدعامة الرئيسية المتعددة الأطراف للعلاقات الدولية المعاصرة.

واسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم مرة أخرى، وأهنئ الأمين العام وجميع أولئك الذين ساعدوكم في التوصل إلى هذه النتيجة الناجحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليق التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1 المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1 دون تصويت؟

الجمعية العامة بنجاح هذه المرحلة الهامة من النظر في تقرير الأمين العام "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ونحن نعتبر أن مشروع القرار الشامل بشأن توصيات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح سيكون تكملة متسقة للقرار ١٢/٥٢. ويشكل القراران معا إلى حد ما، مرجعا لتنفيذ برنامج إعادة تشكيل الأمم المتحدة في المستقبل.

ونحن نؤكد تقييما الإيجابي بوجه عام للعمل الذي تم إنجازه ونتوجه بالشناء للذين حفزوه ونظموه: الأمين العام وفريقه؛ ورئيس الجمعية العامة، وموظفيه وصديقيه - الممثل الدائم لبيوتسوانا، والممثل الدائم لأيرلندا. ونلاحظ إسهام رؤساء مختلف المجموعات وجميع الوفود دون استثناء في التوصل إلى توافق في الآراء.

وقد ساهم وفدنا بنشاط في النظر في جميع مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام. ونسلم تماما بأن مشروع القرار المعروض علينا الآن ليس تصميمًا ذهنيًا لإصلاح خال من العيوب، ولكنه نتاج توافق للجهود الجماعية للدول الأعضاء.

ومن الطبيعي أن يكون من المستحيل عمليا أن يراعي هذا النص جميع رغبات ومصالح مختلف الوفود. ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن جميع التوصيات، فبعضها قد أحيل إلى أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لإجراء مزيد من الدراسة.

ولهذا فإن من الطبيعي لو قد الاتحاد الروسي أن يواصل اتخاذ موقف خاص بشأن عدد من المسائل. ونرى، من جملة أمور أخرى، أن عملية تعيين أول نائب للأمين العام، إذا تم فعلا إنشاء هذا المنصب، ينبغي أن تكون مفتوحة وديمقراطية. وكما أسلفنا فإننا لا نؤيد فكرة تغيير الطابع الطوعي لتكوين الموارد الأساسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وإنشاء صندوق دائر، أو عدم رد الرصيد غير المنفق من الميزانية العامة إلى الدول الأعضاء. وإننا إذ ننضم إلى توافق الآراء، فإن ذلك استند إلى فهمنا بأن هذه التوصيات، مثل عدد من التوصيات الأخرى، قد أحيلت لإجراء مزيد من الدراسة بشأنها، وبعد ذلك، سيقوم الأمين العام، كما أكد اليوم، بتقديم مقترحات إضافية محددة.

ونحن مقتنعون بالمثل بأنه ليست ثمة حاجة لإثارة مسألة الإصلاح العام للجنة الخدمة المدنية الدولية. وقررت

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٢/٥٢ باء).

تموز/يوليه في "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ومن جملة ابتكاراته إنشاء فريق إدارة عليا لأول مرة على الإطلاق وإنشاء وحدة تخطيط استراتيجي، بالاقتران مع دمج الإدارات ومشروعات وفورات ثابتة على أساس مستمر. وهذه الإجراءات، في جملة أمور، مكنت الأمم المتحدة من العيش داخل حدود ميزانيتها في فترة السنتين هذه.

غير أن منظمة بوسعها أن تواجه التحديات، تتطلب في المقام الأول، أن تستخدم الدول الأعضاء فيها سلطتها بقوة أكبر. ومعا يجب علينا أن ندير هذه المنظمة استراتيجيا بالتزام لا يقل عن التزامنا بالسعي لتحقيق مصالحنا السياسية المشتركة. وقرار اليوم المتعلق بتوصيات الأمين العام للإصلاح دليل على هذا الالتزام الجديد. ولقد صُمم لمساعدة الأمين العام. فهو يسير جنباً إلى جنب مع مجموعة إصلاحاته المتكاملة، نقطة نقطة. ولم تترك الدول الأعضاء أي عنصر دون تناوله.

ومن بين الإجراءات الرئيسية التي اتخذت اليوم إنشاء منصب نائب الأمين العام الذي طال أمد انتظاره، وهذا جزء حاسم من جهد أكبر يرمي إلى تنظيم أفضل وتعزيز ثقافة المساءلة، والفعالية والكفاءة، بما في ذلك في أنشطة التنمية المستدامة. ونتوقع من نائب الأمين العام أن يمكن الأمين العام من أن يستخدم على نحو أنجع مساعيه الحميدة لصالح صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبشأن نقاط ذات صلة، يطلب القرار اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع في عمليات حفظ السلم ويمكن من التوصل على نحو أسرع إلى اتفاقات بشأن مركز القوات بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة. وكحافز على الكفاءة، يطالب بإعادة توجيه الوفورات الإدارية إلى برامج تساعد مباشرة العالم النامي.

ومثلت توصيات الأمين العام من أجل التوصل إلى ميزة تستند إلى النتائج تحدياً للوفود - أي، المساءلة عن الأداء وذلك بوضع قواعد لقياس الأداء - وأحكام الآجال المحددة بشأن برامج الأمم المتحدة - أي الاستعراض الدوري لفعالية البرامج من أجل تحديد أفضل السبل لاستخدام الموارد البرنامجية - وغيرها. وبدوره، تعهد الأمين العام بمضاعفة استجابته وتوفير مزيد من المعلومات في موعد أقصاه نهاية شهر آذار/مارس. وفي الماضي، فإن هذه التدابير كان يمكن تحديد مواعيدها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت، واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن مدة بيانات تعلييل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتلقي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ينضم وفد الولايات المتحدة إلى زملائه اليوم في توافق الآراء بشأن "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". فهذا النص يمثل الإجراء الأقوى والأكثر حسماً الذي اتخذته الأمم المتحدة حتى اليوم من أجل إصلاح هذه المنظمة.

واستناداً إلى سنوات عديدة من مبادرات الإصلاح، ومقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام عنان ومناقشة عامة قوية من جانب زعماء العالم في أيلول/سبتمبر، فإننا اليوم نحول الكلمات إلى أعمال، والأفكار إلى مقررات، وفي نهاية المطاف، نحول المشاكل إلى حلول.

وتوافق الآراء اليوم ليس منتجاً نهائياً. إنما هو فقط بداية رحلة شاقة. إلا أنه يخط السبيل للإدارة الاستراتيجية العملية لهذه المنظمة نحو مستقبل أكثر إشراقاً في قادم الأيام. وإذ تستمر "جمعية الإصلاح" لتلج العام ١٩٩٨، فإننا يجب أن نحافظ على الزخم الذي ما فتئ يتزايد بين الدول الأعضاء.

وتعرف الدول الأعضاء أن المنظمة تحتاج إلى إصلاح. ولقد تعرض تصميمها وقوانينها وإجراءاتها إلى ضغط شديد لمواجهة النوع الجديد من التحديات العالمية وعبر الوطنية القائمة اليوم، مثل الإرهاب والبيئة، والمخدرات، والتناحرات داخل الدول، والنزاع الإثني واللاجئين. وأصبح الإصلاح هو مفهوم جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر فعالية وأكثر قدرة على مواجهة التهديدات والفرص التي لا يمكن التنبؤ بها والتي ستنشأ في القرن القادم.

ومن الصعب تحديد منظمة مناسبة لتحقيق هذا الهدف الطموح، بل إن من الأصعب إدارتها، إلا أن الأمين العام، خلال أقل من عام على تقلده لمنصبه، استخدم قلم المسؤول الإداري الأول باقتدار. وفي الشهر الماضي وافقنا بتوافق الآراء على إجراءاته الإصلاحية التي حددها في

٧٧ أساسا راسخا لمناقشة مقترحات الأمين العام للإصلاح. وأيد الإعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧ والإعلان الوزاري لحركة عدم الانحياز بوضوح جهود الأمين العام وطالبا بإجراء دراسة متعمقة لمقترحاته للإصلاح.

لقد أيد الإعلان الوزاري بقوة بيان المبادئ بشأن إصلاحات الأمم المتحدة المعتمد في الاجتماع الثاني والعشرين لروساء ومنسقي أفرع مجموعة ال ٧٧ المعقود في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٧. وشددت تلك المبادئ، في جملة أمور، على أن عملية الإصلاح يجب أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها ووظائفها في الميدان الإنمائي، وأن تكفل بصفة خاصة تعزيز قدرة المنظمة على معالجة مسائل التنمية وعلى الاستجابة الناجمة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛ وأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي تنفيذه وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وأن من الشروط الأساسية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وجود تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به وكاف لها. وقد شددنا على تلك المبادئ في أوراق مواقفنا بشأن الإجراءات والتوصيات.

ومما يدعو للتفاؤل أن نلاحظ أن الوفود استطاعت التغلب على خلافاتها وتفاوضت بحبوية قبل اعتماد القرارات المتعلقة بالإجراءات، كما تفاوضت اليوم بشأن التوصيات. ونأمل، عند تنفيذ هذه القرارات، أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل والآراء التي أعرب عنها، لا سيما تلك التي أعربت عنها المجموعات الرئيسية مثل مجموعة ال ٧٧ والصين ومجموعة عدم الانحياز، وأن يكون ذلك على نحو تام كما تم الاتفاق عليه.

وأود أن أكرر الإعراب عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها على أساس مقترحاته وكذلك عن مقترحات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي السياق نفسه، أود أن أشكر أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين وأعضاء حركة عدم الانحياز لما لقيته منهم من دعم وتضامن كبيرين أثناء المفاوضات بشأن الإصلاح، ولما لقيته منهم خلال العمليات الأخرى.

لقد شهدنا اليوم الخاتمة السعيدة لمشروع كبير، وهو جزء من مناقشة إصلاحات الأمم المتحدة التي شاركنا فيها جميعا. وقد حان الوقت لكي نحتفل، ولكن في الوقت نفسه لا يزال أمامنا الكثير من الأعمال التي يجب أن نضطلع بها لتنفيذ المقترحات والتدابير التي تم الاتفاق عليها.

روتينيا بالنسبة للمستقبل البعيد. لقد حان الوقت للتحرك قدما بأسرع ما يمكن في بقية هذه الدورة، كما يتوخى القرار.

لقد كان لبصيرتكم وقيادتكم، سيدي، أهمية كبيرة أثناء المفاوضات، ونحن نشعر بعميق الامتنان لكم. وإن زميلينا، الممثل الدائم لبوتسوانا، السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا، والممثل الدائم لأيرلندا، السفير جون كامبل، لم يدخرا جهدا بوصفهما صديقين للرئيس، في تناولهما الحاذق للمشاورات على امتداد أسابيع عديدة. ونعبر لهما ولسفير الإصلاح، ريتشارد سكلار، عن شكرنا وإعجابنا.

ونتقدم بالشكر أيضا إلى مكتب الأمين العام على مشورته القيمة التي كثيرا ما التمسست خلال المداولات. ويمتد امتناننا ليشمل في المقام الأول جميع الزملاء من الدول الأعضاء لمبادراتهم وإبداعهم ومثابرتهم في المساعدة في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه اليوم.

وكما ذكر الأمين العام، فإن الإصلاح عملية وليس حدثا. واليوم تبدأ عملية الإصلاح هذه. وعلاوة على ذلك، يصبح هدفنا الجماعي لإقامة أمم متحدة أكثر فاعلية وأكثر كفاءة واقعا أيسر تحقيقا.

**السيد موكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):** اسمحوا لي أن أدلي بملاحظات موجزة باسم مجموعة ال ٧٧ والصين عقب اتخاذ القرار ١٢/٥٢ بـ في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات". وأود في البداية أن أكرر الإعراب عن مدى تقديرنا لكم، يا سيادة الرئيس، على مهارتكم الدبلوماسية الفائقة ولقيادتكم ولروح الدعابة التي تحليلتم بها في إدارة المفاوضات بشأن مقترحات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ بدء المداولات بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال في وقت سابق من هذا العام. ونحن ندرك أن الأمين العام، السيد كوفي عنان، بدأ المسار الأول في شهر آذار/مارس. وفي البداية كان هناك جو من الريبة والتردد بشأن بدء النظر الجاد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". ورؤي أنه من الأفضل انتظار ما سيصرح به قادتنا في المناقشة العامة قبل البدء في مفاوضات جادة بشأن الإصلاح. ووفر ما أبداه قادتنا من إشارات التأييد والموقف الذي اتخذته وزراء مجموعة ال

العام بمهام أوكلها ميثاق الأمم المتحدة إلى الأمين العام، بما في ذلك مهمة تقديم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ كما لا يشكل أو تشكل مرتبة مميزة لصنع القرار. والمهم جدا أن ينص القرار بوضوح على تلك النقاط.

ويحدونا الأمل في أن يساعد إنشاء هذا المنصب الأمين العام على أداء مختلف المهام والمسؤوليات التي أناطها به الميثاق على نحو أفضل. ويحدونا الأمل أيضا في أن يقوم الأمين العام باستشارة الدول الأعضاء على نطاق واسع بشأن تعيين نائب الأمين العام، وأن يراعي على النحو الواجب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، مثلما كررت الجمعية العامة تأكيده.

وثانيا، أود أن أشير إلى الفرع ياء من القرار، بشأن التغييرات في المدى الطويل. فلقد أشار الأمين العام في تقريره عن الإصلاح إلى أن بعض تدابير الإصلاح لها طبيعة أساسية لا يوجد توافق سياسي في الآراء عليها بعد، وأن بعض المقترحات معروضة على الدول الأعضاء لا لتنظر فيها إلا لأجل طويلة فحسب. ونعتقد أن المقترحات الواردة في الفرع ياء هي أفكار أولية للأمين العام يتعين أن تنظر فيها الدول الأعضاء، وليست نتيجة مداولات أجرتها الدول الأعضاء. لذلك، فهي لا تمثل بالضرورة الاتجاه الذي سيسلكه إصلاح الأمم المتحدة في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن يسترشد الأمين العام استرشادا كاملا بآراء العديد من الدول الأعضاء قبل تقديم تقريره بشأن تلك المسائل، ونعتقد أن هذه المسائل ينبغي أن تحال إلى هيئات مختصة تابعة للأمم المتحدة لتنظر فيها وتناقشها على نحو جاد.

وثالثا، لم تسنح الفرصة للجمعية العامة في دورتها الحالية لتناقش بعمق المسائل الموضوعية المشار إليها في أجزاء أخرى من القرار. ومثلما أشرنا إليه في بياننا المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نعتقد أن التوصيات تناولت مسائل يتعين على الدول الأعضاء أن تناقشها وتقررها، وهي تستدعي بالتالي أن يقوم الجميع بإجراء دراسة جادة ومستفيضة بشأنها. وبما أن القرار اتخذ الآن، يحدونا الأمل في أن تتمكن مختلف الهيئات الحكومية الدولية المعنية من إجراء مناقشات متعمقة بشأن مسائل هامة أشير إليها في القرار حتى يمكن التوصل إلى أرضية مشتركة على ذلك الأساس.

إن إصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة ومتواصلة. وينبغي أن يركز، من منظور بعيد الأجل، على السلام

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر الميسرين، زميلي وأخي السفير لغوايلا ممثل بوتسوانا والسفير كامبل ممثل أيرلندا، وشركاءنا، والموظفين الذين يساعدون الأمين العام في عملية الإصلاح لما أبدوه من تعاون أثناء المفاوضات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وأود أنؤكد لشركائنا بصفة خاصة تقديرنا لما أبدوه من تفهم لشواغل أكبر مجموعة في الأمم المتحدة. وأود كذلك أن أشكر الموظفين العاملين معي في مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ لما قاموا به من أعمال جهيدة جدا.

وفي هذا الوقت، ونحن ندنو من فترة أعياد آخر العام، أود، ياسيادة الرئيس، أن أتمنى لكم، وللأمين العام، ولجميع وفود الدول الأعضاء، أعيادا سعيدة وعاما جديدا حافلا بالسعادة والازدهار.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد جهود جبارة وعمل جهيد لأكثر من شهر، اعتمدت الجمعية العامة أخيرا قرارا يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الإصلاح. وباسم الوفد الصيني، أود أن أتقدم إليكم، يا سيدي، وإلى الميسرين اللذين عملا معكم، الممثلين الدائمين لبوتسوانا وأيرلندا، بالشكر على عملكم الدؤوب.

إن قيام الجمعية العامة باتخاذ هذا القرار بشأن مقترحات الأمين العام للإصلاح بتوافق الآراء يدل مرة أخرى على الإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء والتزامها الثابت فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. إلا أن القرار ١٢/٥٢ بآء لا يمثل على الإطلاق خاتمة عملية الإصلاح. إنما هو نقطة إنطلاق تستكشف بها الدول الأعضاء التوجهات والتدابير اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم للتأكيد على عدة نقاط.

أولا، يقرر القرار لأول مرة إنشاء منصب نائب للأمين العام في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونعتقد أن إنشاء هذا المنصب تدبير إصلاحي رئيسي للإدارة العليا للأمانة العامة للأمم المتحدة. ولقد شارك الوفد الصيني في المناقشات بشأن هذه المسألة بطريقة جادة ومسؤولة. ووفقا لاقتراح الأمين العام، فإن نائب الأمين العام سيكون جزءا لا يتجزأ من مكتب الأمين العام، ويتحمل مسؤوليات يوكلها إليه الأمين العام. ولا يقوم نائب الأمين

وتشمل التوصيات الواردة في القرار مسائل تتفاوت تفاوتاً واسعاً، مثل إنشاء منصب نائب الأمين العام؛ واستعراض الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تنظيمه وطرائق عمله؛ ووجود قدر أكبر من الإشراف الحكومي الدولي على الصناديق والبرامج؛ وقيام المزيد من التماسك والتنسيق فيما بين الأنشطة الإنسانية. ومن المتوقع لجميع هذه المقترحات أن تخدم تلك المقاصد.

إن فكرة الادخار من أجل إعادة الاستثمار، وهي الفكرة التي عرضتها اليابان، تحققت في نهاية المطاف بإنشاء حساب للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتعتبر اليابان هذا الأمر أحد أهم العناصر في مقترحات الإصلاح. ونحن في اليابان نأمل في أن يبدأ العمل في حساب التنمية على الوجه الكامل في العام المقبل، بعد دراسة تفاصيل تنفيذ الحساب في الدورة المستأنفة التي ستعقد في الربيع المقبل.

وعلى الرغم من أن القرار الذي اتخذ للتو قرار هام، فهو لا يمثل سوى مرحلة واحدة في عملية الإصلاح الكاملة. وإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القرار بشأن مختلف التوصيات التي قدمها الأمين العام ينبغي تنفيذه تنفيذاً صادقاً. وفي الوقت نفسه، هناك عدد من المقترحات يتعين على هيئات الأمم المتحدة الكفاءة ذات الصلة والدول الأعضاء أن تنظر فيها بعمق وبسرعة، بما في ذلك مقترحات التغييرات في المدى الطويل مثل أحكام الأجل المحددة.

ولئن كانت المقترحات التي قدمها الأمين العام تتفاوت أساساً بين جوانب هيكلية وجوانب تنظيمية للإصلاح، أود أنؤكد مجدداً وجهة النظر العامة لليابان ومفادها أن الأمم المتحدة ككل ينبغي إصلاحها بطريقة شاملة ومتوازنة. وبالتالي، فإن مجموعة الإصلاح ينبغي أن تشمل إصلاحات في المجال السياسي، بما في ذلك مجلس الأمن؛ والمجال الاقتصادي، وبخاصة ما يتعلق بالتنمية؛ والمجال المالي، مع إيلاء اهتمام خاص لطرق منصفة وعادلة لتمويل أنشطة المنظمة.

ويحدو اليابان الأمل في أن يحافظ اتخاذ هذا القرار على الزخم الذي تولد حتى الآن، وأن يعطي في الواقع زخماً أكبر لتحقيق إصلاح المنظمة إصلاحاً واسعاً وأساسياً. ولن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة

والتنمية، وهما الموضوعان الرئيسيان في عصرنا. فالسلام هو شرط أساسي هام لبقاء الإنسان ونمائه. في حين أن التنمية هي الأساس لصون السلام والاستقرار وتحقيق تقدم البشر. وينبغي للاثنتين أن يكمل أحدهما الآخر، على أن يعطى كلاهما قدراً متساوياً من الأهمية والانتباه. ويحدو العديد من البلدان النامية الأمل في أن يعكس الإصلاح مسار الاتجاه السائد في الأمم المتحدة نحو إيلاء انتباه غير كاف للتنمية، وأن يعزز على نحو حقيقي دور الأمم المتحدة في زيادة التنمية والتعاون على الصعيد العالمي. ونعتقد أن هذا الأمر معيار هام لقياس ما إذا كان الإصلاح سيحرز النجاح في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، ينبغي للإصلاح أن يساعد في الإبقاء على التنوع داخل الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي مثال العالم المتنوع. ولا يمكن للبلدان أن تعيش في سلام وأن تضي قدماً معاً، ولا يمكن لمبدأ عالمية الأمم المتحدة أن يتجلى على أفضل وجه، ولا يمكن للأمم المتحدة وهي أهم منظمة حكومية دولية أن تبقي على حيويتها النابضة وأن تواصل الاضطلاع بدورها الذي لا غنى عنه في القرن الحادي والعشرين إلا بالاعتراف بالتنوع القائم في العالم وباحترامه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
يرحب وفد اليابان باتخاذ القرار A/52/L.72/Rev.1 بشأن تجديد الأمم المتحدة بتوافق الآراء، وهو القرار الذي يبين رأي الجمعية العامة في تقرير الأمين العام وفي التوصيات الواردة فيه. وهذا القرار معلم هام في العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة بغية تعزيز قدرتها وفعاليتها. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي الصادق لكم، سيدي الرئيس، وللميسرين، السفير لغويلا والسفير كامبل، على الجهود الدؤوبة المبذولة من أجل وضع نص تمكنا من اعتماده بتوافق الآراء. ويهنئ وفد بلادي الأمين العام على جهوده من أجل تقديم مجموعة مقترحات متكاملة للإصلاح وافقت عليها هذه الجمعية العامة بحرارة.

إن الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام يرمي إلى تعزيز الدور القيادي للأمين العام، وتحسين التنسيق فيما بين مختلف الهيئات الناشطة في كل ميدان، مثل السلام والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، وإلى كفاءة قيام تعاون أكبر فيما بين مختلف الإدارات والبرامج بغية إيجاد أمم متحدة متكاملة ومتفاعلة تماماً.



لا بد عند الحديث عن عمليات حفظ السلام ألا ننسى، خاصة ونحن في قاعة الجمعية العامة، أن الجمعية العامة لها صلاحية إنشاء قوات حفظ السلام، وأنه إذا كان المجلس هو الذي ينشئ مثل هذه القوات في الوقت الحالي إلا أنه من المحتمل في المستقبل أن تلجأ الجمعية العامة، لسبب أو لآخر، إلى سابقة عام ١٩٥٦، عند إنشاء قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وتقرر في ظروف معينة إنشاء قوات حفظ السلام. هذا أمر يجد وفد مصر أنه من الهام أن نتذكره ونحن في قاعة الجمعية العامة.

أود في نهاية كلمتي أنؤكد مرة أخرى على التزام وفد مصر بعملية الإصلاح، بما يؤدي في المستقبل إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات. السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القديرة والبارزة التي أدركتم بها مداولاتنا الهامة بخصوص تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر صديقي الرئيس الموقرين، سفيرى بوتسوانا وأيرلندا، السفير جوزيف ليغويلا والسفير جون كامبل، على إسهامهما القيم في إجراء مشاورات غير رسمية مكثفة وواسعة النطاق.

بعد موافقة الجمعية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على الإجراءات المقترحة من الأمين العام، والتي وردت في تقريره، يعتقد وفدي أنه كان من الهام وفي حينه أن تتخذ هذه الهيئة إجراء حاسما عصر اليوم بشأن تلك التوصيات في صورة قرار يجسد توافق آراء الدول الأعضاء. وتعبيرا عن الأهمية الخاصة التي يعلقها وفدي على إصلاح الأمم المتحدة، شاركنا بنشاط في مداولات الجمعية العامة من أجل هذه الغاية، ولا سيما في الأشهر القليلة الماضية. وقد أعربنا في مناسبات عديدة عن تأييدنا للمقترحات الرامية إلى تعزيز دور المنظمة وإمكاناتها وفعاليتها وكفاءتها، ومن ثم تحسين قدرتها على استخدام إمكانياتها بالكامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن القرار الذي اتخذ للتو بتوافق الآراء حصيلته ساعات لا تحصى من المداولات النشطة والحلول التوفيقية التي تحققت بشق الأنفس. وهو يمثل، كما نراه، سعيا وتحقيقا للتوازن بين الآراء المتضاربة. ولكننا ندرك أيضا أن القرار يضم بعض العناصر التي قد لا تتسم بالكمال. وفي الواقع، لكان وفدي قد شعر بقدر أكبر من

لتوقعات المجتمع الدولي والتصدي للتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين إلا إذا تم تجديدها بهذه الطريقة.

السيد العربي (مصر): أود في البداية أن أعبر لكم عن تقديرنا العميق للدور البناء الذي قمتم به شخصيا، سيادة الرئيس، من أجل التوصل إلى توافق الآراء حول التوصيات التي يتضمنها تقرير الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، والذي نرى نتيجته اليوم باعتمادنا القرار.

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكر مصر وتقديرها للأمين العام على ما قدمه من أفكار بناءة وعلى ما بذله من جهد كبير خلال فترة زمنية قصيرة من أجل تحسين ورفع أداء العمل في الأمم المتحدة. كما أتقدم بالشكر لسفيري بوتسوانا وأيرلندا اللذين أديا عملا مشكورا كأصدقاء للرئيس. ولا يفوتني أن أشكر السيد موريس سترونغ والفريق الكفو الذي كان يعمل معه.

يود وفد مصر أن يبدي الملاحظات الآتية حول القرار الذي تم اعتماده الآن. أولا، نرحب بإنشاء منصب نائب الأمين العام، ونرجو أن يؤدي إنشاء هذا المنصب إلى دعم عمل المنظمة.

ثانيا، فيما يتعلق بالفقرة ٥، يهمل وفد مصر أن يسجل مفهومه أن القيام بأعمال من قبيل الوقاية من المنازعات يتطلب بالضرورة قدرا من التشاور والموافقة المسبقة مع الدولة المعنية.

ثالثا، فيما يتعلق بالفقرة ٧ من منطوق القرار، التي تتناول عمليات حفظ السلام التي تتم طبقا لأحكام الفصل السادس من الميثاق، فإن وفد مصر يرى بأن التوصية إلى مجلس الأمن بأن يأخذ في اعتباره عند إنشاء عملية من هذا النوع وضع إطار زمني للانتهاج من التفاوض حول اتفاق وضع القوات، بين الأمانة العامة والحكومة المعنية، وأن ذلك يشكل خطوة إيجابية لسد ثغرات كانت موجودة في بعض عمليات حفظ السلام في الماضي. إلا أن وفد مصر يشدد على عدم ملائمة تطبيق نموذج اتفاق وضع لوضع القوات من جانب واحد، وهو جانب الأمانة العامة ولو لفترة مؤقتة. وبالتالي فإن فهمنا للصياغة التي تم التوصل إليها في هذه الفقرة هو أنها تتضمن اشتراطا بموافقة الحكومة المضيفة على انطباق نموذج الاتفاق مؤقتا لحين التوصل إلى الاتفاق الدائم.

من تناسق الجهود والمزيد من المرونة، لتتمكن بذلك من الوفاء بمتطلبات الواقع العالم المتزايد الدينامية والتعقيد، وللوفاء على نحو أفضل بولاياتها المتعلقة بخدمة الدول الأعضاء.

وإن الجمعية العامة باتخاذها للقرار ٢/٥٢ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قد أبدت رسمياً تأييدها للرسالة التي بعثها الأمين العام وللخيارات التي اقترحها، وفوضته لتنفيذ التدابير الواقعة في نطاق سلطته.

ونحن نختم اليوم المرحلة الثانية من تدارسنا لبرنامج الإصلاح. والقرار الذي اتخذناه للتو يتخذ موقفاً بشأن التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في المجالات التي تقع في نطاق مسؤولية الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى إنشاء منصب نائب الأمين العام، توافق الجمعية على التوصيات المقدمة إليها وتبت في المسائل المتعلقة بميادين متنوعة، مثل ترشيد أعمال الجمعية العامة، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، وإدارة المنظمة.

غير أن هذا لا يعني أن عملنا قد انتهى الآن. فبالنسبة للعديد من المجالات التي يقتضي تعقيدها أو حساسيتها المزيد من الدراسة المفصلة، يطلب القرار تقديم مقترحات أو تقارير محددة، ويدعو الأجهزة الأخرى إلى دراسة الأمر بتمعن.

ولذلك سيتعين علينا في الشهور المقبلة أن نرجع إلى عدد لا بأس به من الموضوعات التي طرقت في تقرير الأمين العام. والإصلاح العميق الأثر لمنظمتنا لن يتأتى نتيجة لعمل واحد منعزل، ولكن نتيجة لعملية لا بد أن تكون لب شواغلنا وعملنا طوال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

والاتحاد الأوروبي من جانبه سيساهم بنشاط في هذا المجهود، كما فعل خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وفي الواقع إن عملية تجديد الأمم المتحدة وتكييفها مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين، هي في صالح منظمتنا وجميع أعضائها. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأهمية وجود منظمة متعددة الأطراف عالمية النطاق، بالنسبة للمجتمع الدولي، أي منظمة معاد تنشيطها، وتؤدي رسالتها على نحو فعال، وهي رسالة ما فتئت تؤديها وتمثل في العمل على خدمة السلام والتقدم والتنمية.

السعادة والتشجيع لو أننا تمكنا من اتخاذ إجراء أكثر إيجابية وتحديداً بشأن بعض المقترحات الرئيسية، مثل جمعية الألفية وأحكام الآجال المحددة، التي أرجئ النظر فيها إلى مرحلة لاحقة لإجراء المزيد من المداولات.

وعلى نفس المنوال، نود أن نكرر مرة أخرى أملنا القوي في تنفيذ الإجراءات والتوصيات التي أقرتها هذه الهيئة بأسرع ما يمكن، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، مع المراعاة التامة للآراء المعرب عنها أثناء المشاورات. ويأمل وفدي أيضاً أن يتيح الإجراء الذي اتخذناه اليوم الفرصة للمجتمع الدولي لقيّم بطريقة إيجابية الالتزام الجاد لكامل أعضاء الأمم المتحدة بعملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام منذ توليه مهامه، وأن يرسل رسالة لا لبس فيها إلى المجتمع الدولي بأن الأعضاء بأسرهم ملتزمون التزاماً جاداً بإصلاح الأمم المتحدة لتمكين المنظمة من الاستجابة على نحو أنجح لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأن بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

اليوم، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٢/٥٢ بـ٤، الذي ترد فيه الدول الأعضاء على التوصيات الواردة في برنامج إصلاح الأمم المتحدة الذي طرحه الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧.

واسمحوا لي في هذا الصدد، سيدي الرئيس، أن أشيد بشكل خاص بمثابرتكم وصبركم، وبالتزام الميسرين، الممثل الدائم لبوتسوانا، جوزيف ليغويلا، وجون كامبل، ممثل أيرلندا، وبالمساعدة الفعالة التي قدمها الفريق الذي ترأسه السيد موريس سترونغ. لقد كان التزامكم ودرايتكم عنصريين حاسمين في نجاح المفاوضات، التي كانت مستفيضة وصعبة في بعض الأحيان، ودامت عدة أسابيع. ونود أن نعرب لكم، وكذلك للميسرين ولزملائكم، عن امتناننا للحل التوفيق الذي توصلنا إليه في النهاية.

إن الإصلاحات التي أسماها الأمين العام "ثورة صامتة"، إصلاحات طموحة. والغرض منها هو تحريك المنظمة نحو تحقيق قدر أكبر من التقاء الأهداف، والمزيد

**السيد أمورييم (البرازيل)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
إننا إذ نستعد لاختتام هذه الجولة من جلسات الجمعية العامة، نعترف، بشعور واضح بالفخر، بالإنجازات التي تحققت في هذه الدورة نحو بلوغ هدف إصلاح المنظمة وجعلها ذات طابع أكثر تمثيلا لتطلعات الدول الأعضاء. ونحن قطعاً ندين بهذه النتيجة، سيدي، لحسبك الدبلوماسي الحاذق، وصبركم، وبنفس القدر لظرفكم الذي يضرب به المثل، والذي ساعد في تلطيف مناخ العديد من الجلسات. وقد شهدنا في المفاوضات بشأن هذه القرار، وكذلك في المرحلة السابقة المتصلة بالإجراءات المقترحة في تقرير الأمين العام، أدلة وافرة على تفانيكم من أجل بناء توافق الآراء، ونحن ممتنون لذلك غاية الامتنان.

وأود أيضاً أن أشيد بالدور الرائد الذي اضطلع به زميلانا، الممثلان الدائم لـبوتسوانا وإيرلندا، السفيران ليغويلا وكامبل، في إدارة المشاورات غير الرسمية التي جعلت هذه النتيجة ممكنة، حتى ولو أنني لم أتمكن من المشاركة في أي من حفلات الويسكي الأيرلندية.

إن البرازيل تلتزم التزاماً كاملاً بأهداف الإصلاح. وبهذه الروح رحبنا بمقترحات الأمين العام كوفي عنان باعتبارها علامة على الحيوية المتجددة داخل الأمم المتحدة. ونحن نقر ونشعر بأن هذا الحس القيادي الجديد الذي يدفع المنظمة، يحفزنا كثيراً، ونشجع الأمين العام على أن يمضي بقوة في تنفيذ الإجراءات التي نالت موافقة الجمعية العامة.

أما بالنسبة للتوصيات، فيسعدنا أنه أمكن التوصل إلى اتفاق على عناصر هامة مثل إنشاء منصب نائب الأمين العام، والمعايير المفاهيمية لتعزيز دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، والحاجة إلى زيادة توفير الموارد للتنمية والتعاون، وتعزيز عمل الأمم المتحدة في الميدان الإنساني، وإنشاء حساب للتنمية.

وسنواصل مسعانا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن عناصر هامة أخرى للإصلاح أرجئت لإجراء المزيد من الدراسة من جانب الآلية الحكومية الدولية للمنظمة، ولا سيما في المجالات المشمولة في القرارين ٢٢٧/٥٠ و ٢٤١/٥١.

**السيد كا (السنغال)** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد الجمعية العامة اليوم جلسة ذات أهمية تاريخية بالنسبة لعملية النظر في مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي بعث بها إلينا الأمين العام. وعندما تناولنا هذا الموضوع ذا الأولوية القصوى في بداية الدورة كنا جميعاً ندرك صعوبة المهمة والمجازفات التي ينطوي عليها هذا العمل.

وكنا أيضاً وفوق كل شيء مقتنعين بالحاجة الماسة إلى أن تهب الأمم المتحدة، أداننا المشتركة، أساساً جديدة لتعزيز فعاليتها وتعزيز سلطتها ومصداقيتها، لتمكينها من الوفاء على نحو أفضل بتطلعات الشعوب التي تواجه تحديات عديدة في الألفية الثالثة. وبهذه الروح دخل وفدي المشاورات بشأن الإصلاح في إطار مجموعة أصدقاء رئيس الجمعية العامة وفي الجلسات العامة.

ولذلك فقد أوضحت بصورة موجزة في بياني الأول في المناقشة، نهجا يؤدي في الوقت المناسب إلى اعتماد صكوك قانونية توافق الجمعية العامة بموجبها على مقترحات الإصلاح قبل تعليق الدورة.

لذلك فإن الاجتماع الذي نكرسه اليوم لاعتماد ذلك المشروع، وفقاً للقرار ١٢/٥٢ المتخذ بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر، يعزز اقتناعنا وإيماننا المشترك بأننا كنا نعمل معاً باسم "روح الإصلاح". ووفدي يشعر بأن هذه علامة مشجعة من علامات الإنعاش ورسالة قوية لدعم منظمنا. ومن الدلائل الأخرى على أهمية هذه الإصلاحات البيان الختامي الذي اعتمده اجتماع القمة الإسلامية الأخير في طهران والذي تضمن دعوة إلى الأمين العام لمواصلة العمل الهام المتعلق بإصلاح الأمم المتحدة.

وبما أن الإصلاح عبارة عن عملية، فمن الواضح أن المرحلة التي أكملناها اليوم ليست غاية في ذاتها، ولكنها معلم هام في مسعى بعيد المدى نأمل أن يتزامن تحقيقه مع التسوية النهائية للآزمة المالية للمنظمة.

وختاماً، أود أن أتوجه بالشثناء الخالص إلى الأمين العام لما كرسه هو وفريق موظفيه لبرنامج الإصلاح من شجاعة ورؤية وعمل دؤوب. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي، على الكفاءة والصبر وروح الانفتاح والوفاء التي قد تمت بها مناقشاتنا. وأتوجه بهذه التهاني أيضاً إلى الممثل الدائم لبوتسوانا والممثل الدائم لإيرلندا، اللذين اضطلعاً معكم بعمل رائع بوصفهما ميسرين.

فنزويلا أيد بعزم ثابت ومنذ البداية معظم مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، وذلك لأننا نعتقد أنها لم تكن جيدة ومناسبة فقط، ولكن أيضا لأنه كان من الأهمية بمكان، في بعض الحالات، إعطاء الأمين العام ميزة الشك، وتقدير دعمنا له في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمم المتحدة ومستقبلها. ولقد رأينا دوما، إذا استخدمنا عبارات الأمين العام، أن هذا الإصلاح هو إصلاح خاص بنا، وليس إصلاحا يفرضه أي بلد أو قطاع بعينه.

وفيما يتعلق بالنص المعتمد، نود أن نبين هنا فهمنا لبعض عناصر الفقرة ٢٦. فالعنصر الرابع المذكور في تلك الفقرة يشير إلى فكرة إنشاء لجنة خاصة على المستوى الوزاري لدراسة التعديلات التي يمكن إدخالها على ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات التي تستند الوكالات المتخصصة ولاياتها منها. وكما أوضحنا من قبل، فإننا نرحب بهذه الفكرة بأقصى قدر من الاهتمام، ولكننا نعتقد أنها لكي تكون كاملة حقا فإن ولاية اللجنة الوزارية ينبغي أن تتضمن استعراض الاتفاقات التي تنشئ الصلات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية - أي ما يسمى بمؤسسات بريتون وودز - وكذلك إمكانية إنشاء علاقة مؤسسية أكبر بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ونأمل أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند طرح المزيد من المقترحات.

ونود أن نهنئكم، السيد الرئيس، على قيادتكم اللامعة بشأن هذا البند أثناء الشهور الثلاثة الماضية، ونود أيضا أن نتقدم من خالصكم بتهانينا المخلصة إلى الأمين العام وأن نتمنى له كل النجاح في تنفيذ هذه المقررات والإجراءات.

السيدة ونسلي (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يسرني سرورا بالغا أن أتكلم هذا المساء، ليس فقط باسم وفد بلدي، بل أيضا باسم وفدي كندا ونيوزيلندا، لأرحب باعتماد هذا القرار الهام المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات".

وهذا القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء يدل على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعملية مستمرة لإصلاح المنظمة وتجديدها. وهذا انجاز نشعر بالاعتزاز به نحقا. ووفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا، التي عملت بنشاط ومنهجية طيلة سنوات عديدة للنهوض بالإصلاح، تعتقد أن التدابير والمقترحات المعتمدة اليوم، وتلك التي أيدتها الدول الأعضاء في الشهر الماضي في القرار ١٢/٥٢، ستعزز الأمم المتحدة بصورة ملموسة. ونعتقد أنها

والواقع أننا في بعض الحالات لم نتمكن من تحقيق توافق في الآراء أثناء النظر الأولي في المقترحات إلا عندما قررنا دعوة الأمين العام لتقديم مزيد من التفاصيل بشأنها، مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، واستجابة للنداء الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أوضح بأن لدينا تحفظات قوية فيما يتعلق باقتراح مفهوم جديد للصياغة. ولا يزال يتعين علينا الاقتناع، مثلا، كما ورد في تقرير الأمين العام بأنه:

"يبدو أن الدول الأعضاء قد قررت الإبقاء على مجلس الوصاية". (A/51/950، الفقرة ٨٥)

ونحن لا نرى دليلا قويا لصالح فكرة إعادة تشكيل المجلس كمحفل لممارسة الوصاية الجماعية للبيئة العالمية والمجالات المشتركة مثل المحيطات والجو والفضاء الخارجي.

ونرى أن المجتمع الدولي أنشأ فعلا النظم المناسبة والمحافل المحددة لتعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالبيئة وما يسمى بالمشاعات العالمية. ولا نرى كيف أن اقتراح مفهوم جديد للصياغة، الذي يحمل معنى دقيقا في القانون الدولي وتطور على مر التاريخ، يمكن أن يضيف أية قيمة هامة أو أي تأثير عملي على الجهود التي سبق وأن بذلت في عدد من هيئات الأمم المتحدة واتفاقياتها.

ونحن واثقون أن الأمين العام سيأخذ هذه الشواغل بعين الاعتبار وهو يعمل على التوسع في مقترحاته على نحو أكبر.

وإننا نتفق تماما مع البيان الذي أدلى به سفير الصين بشأن هذه النقطة بالذات.

وفي الختام، أود أنؤكد مرة أخرى للجمعية كامل تعاون وفد البرازيل في العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرنا بوجه خاص أن الجمعية العامة قد اعتمدت أخيرا هذا القرار الهام بشأن بند ما برحنا ننظر فيه منذ وقت طويل. وكما تعرف الجمعية، فإن وفد

والأمين العام، في بيانه الذي أصبح الآن يقتبس منه على نحو متكرر جدا، قد أكد وبحق أن الإصلاح عملية متواصلة وليس حدثا منفردا؛ لكنه أكد أيضا على أهمية الطريق الذي أمامنا، بما في ذلك ما ورد في بيانه الهام الذي أدلى به أمامنا لدى بدء المناقشات اليوم. وإن وفودنا الثلاثة ملتزمة بالعمل معا على أساس مستمر، ومعكم، السيد الرئيس، ومع الدول الأعضاء في المنظمة للمساعدة في تنفيذ هذه المقترحات، وتطوير أفكار جديدة وذلك لمواصلة تحسين قدرة الأمم المتحدة على نيل الثقة والدعم الكاملين من جانب المجتمع الدولي وبالتالي تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها بموجب الميثاق ونحن نلج أبواب القرن الحادي والعشرين.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تنزانيا باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

لقد اعتمدت الجمعية العامة لتوها بتوافق الآراء مشروع القرار A/52/L.72/Rev.1 في إطار البند ١٥٧ من جدول الأعمال المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات". ومن ثم، عقب اعتماد القرار ١٢/٥٢ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن البند نفسه، تبدأ اليوم عملية الإصلاح بوصفها عملية ديناميكية ستمكن منظمنا من التصدي لتحديات الألفية المقبلة.

وأود اغتنام هذه المناسبة الهامة لأتقدم لكم، يا سيدي الرئيس، بشكرنا وتهانينا الصادقة لما بذلتموه شخصيا من جهود لا تعرف الكلل لبلوغ هذه الخاتمة الإجماعية لعملية المشاورات الصعبة هذه. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أعرب عن عميق التقدير والشكر للميسرين العاملين معكم، الممثلين الدائمين لبوتسوانا وأيرلندا، على مساهمتهما الجديرة بالثناء في توافق الآراء القيم هذا الذي يمكننا اليوم من أن نطلق على هذه الجمعية وإلى الأبد اسم "جمعية الإصلاح".

وبالطبع يرجع الفضل، بقدر كبير، إلى أمين عام المنظمة، السيد كوفي عنان، مبتدئ وصانع مقترحات وتدابير الإصلاح هذه. ونحن نشيد به للدور التاريخي الذي قام به، لما لذلك الدور من قوة دافعة نحو المستقبل. وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا الصريح والواضح له في تنفيذ هذه الإصلاحات التي ساهمت الدول الأعضاء أيضا في وضعها بنشاط وعلى نحو بناء.

ستؤدي إلى تنسيق أكثر فعالية في أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، وإلى تماسك أشد في عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع، وإلى وفورات هامة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق عوائد في التنمية وإعادة تنظيم الهياكل داخل الأمانة العامة لكي تعكس احتياجات عالم اليوم. ونتيجة لذلك، وببساطة، فإن الأمم المتحدة ستتمكن من تنفيذ برامج أفضل وأكثر تركيزا.

وإننا نشجع اللجنة الخامسة على أن تتناول فوراً في المستقبل تلك العناصر الواردة في مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام والتي تطلب إلى اللجنة الخامسة أن تقوم بدراساتها وذلك كي يمكن تمويلها وتنفيذها على وجه السرعة وفقا للالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء والذي تجسد في هذين القرارين.

وما كنا لنصل إلى هذه المرحلة اليوم لولا مبادرة واندفاع الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ويسرني جدا أنه تمكن من الانضمام إلينا. فتقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، استفاد من جهود الإصلاح التي كانت جارية من قبل وخطا بها خطوات إلى الأمام، مثل الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى؛ وانطلق بعملية بعيدة الأثر لإصلاح الأمم المتحدة وهي عملية كانت تمس الحاجة إليها ووفر الزخم الأساسي للنظر على المستوى الحكومي الدولي في تدابير ومقترحات الإصلاح أثناء انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة. ولهذا، وبسبب تضانيه والتزامه الرائعين بالمنظمة، فإننا ندين له بالشكر الجزيل.

وإن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا تود أيضا أن تتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأحر آيات الشكر، وإلى الممثلين الدائمين لبوتسوانا وأيرلندا على ما بذلاه من جهود اتسمت بالكد والصبر وروح الدعابة من أجل التوسط في التوصل إلى اتفاق غالبا ما يكون صعبا بشأن هذا القرار بين الدول الأعضاء ذات المواقف المتباينة. ولقد حظيت بتقديرنا أيضا المساعدة التي قدمها فريق الإصلاح التابع للأمين العام وبقية أعضاء الأمانة العامة في الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء بشأن قضايا محددة من خلال الإصدار الفوري لورقات غرف الاجتماعات ومن خلال حضور الاجتماعات غير الرسمية وذلك للرد على الكثير من الأسئلة التي طرحت وتقديم توضيحات إضافية طلبت.

شك خطوة هائلة لمنظمتنا انتظارا لتنفيذ الإصلاحات البعيدة الأثر في هيئات أخرى مثل مجلس الأمن.

وأخيرا، يود وفدي، وهو يرحب بهذا التقدم، أن يؤكد أهمية كفاءة المتابعة الدقيقة والأمانة لمقترحات الإصلاح بغية تحاشي أي انحراف عنها قد يكون ضارا بكفاءة التوازن الديمقراطي في منظمتنا.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
نتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على العزيمة التي مكنتمكم، بمساعدة الممثلين الدائمين لبوتسوانا وأيرلندا، من اختتام مناقشاتنا بشأن مقترحات الأمين العام للإصلاح خاتمة ناجحة. ونشكر الأمين العام على استجابته الإيجابية جدا لما تقدمت به الدول الأعضاء من مقترحات وطلبات التوضيح خلال المناقشة مما يسر بلوغ هذه النتيجة.

وبعد اعتماد مشروع القرار، سنكون أعضاء في الأمم المتحدة التي جرى إصلاحها وبالتالي سيسمح لنا، كما أفترض، أن نعتبر أنفسنا على شاكله المعترضين. وفي حين أننا لا نرغب في أن نعلق هذه الصفة على الأبواب الزجاجية للجمعية العامة، نود أن نذكر بالأسباب الخمسة العامة التي سبقت أثناء العام الماضي لتبرير الإصلاحات وأن نستفسر عما وصلت إليه الأمور في هذا الشأن.

ونقطة البداية، أو السبب الأول، كان أن الأمم المتحدة دفعت نحو الإفلاس لأن قسما كبيرا من الاشتراكات المقررة في ميزانيتها لم يسدد. والأمل الذي لَوَّح لنا به هو أن نفقات الأمم المتحدة لو قلت، فإن الاشتراكات المتأخرة ستبدأ في التدفق، وبالتالي، إذا قللت الأمم المتحدة من تكاليفها عن طريق الإصلاح، سيدفع المدينون بعض ما عليهم لها. ولم يحدث ذلك. فقد قيدت الأمم المتحدة نفقاتها، إلا أن القيود على الاشتراكات المتأخرة لم ترفع.

وكان السبب الثاني هو أنه إذا رتبت المنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة أمورها على النحو الصحيح، سيتدفق إليها المزيد من الأرصدة. إن آخر التقارير الواردة من رؤساء منظمات هذه المنظومة، بما فيها تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "استعراض الآثار الناجمة عن التغيير والتمويل من موارد غير أساسية"، الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، توضح أن الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد

ونظرا للأهمية القصوى التي توليها الجزائر لهذه الإصلاحات، فقد شاركت مشاركة كاملة في المشاورات التي تمخضت عن هذا التوافق في الآراء الذي - رغم العيوب التي صاحبت صياغة الفقرتين ٥ و ٧ من القرار الذي اعتمد لتوه - يحقق توازنا معقولا بين شواغل الدول الأعضاء وشواغل الأمانة العامة.

ويود وفدي أن يشدد على أن تنفيذ الإصلاحات لا يمكن أن يخرج عن السياق المحدد جيدا لولايات الجمعية العامة ومقرراتها وقراراتها، فضلا عن الخطة متوسطة المدى. إن القرار، كما اعتمدناه، يمثل إشارة إيجابية قوية لكل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها. وقد أيدت الدول الأعضاء عموما مقترحات الإصلاح وتبنتها، وحرصت، كلما اقتضى الأمر، على طلب المزيد من المعلومات عنها أو إحالتها إلى الهيئات المختصة لاستعراضها وتنفيذها. ويمثل هذا العمل دون

البرامج المأذون بها ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية يمكن بالفعل تنفيذها تنفيذا كاملا ضمن سقف اعتباري يخفض أكثر بمبلغ ١٢ مليون دولار تخصص لعائد التنمية. ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي ضمان لإمكانية الحفاظ على العائد مع التقلص المستمر في ميزانية الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذا السبب من أسباب الإصلاح، فإن من باب اللياقة تعليق الحكم عليه.

ومع ذلك، فإننا نشترك بإيمان وتفاؤل في هذه الهيئة العالمية السامية والفريدة التي تجسد التطلعات الجماعية لجميع بني البشر، مدركين فترة حسن النية هذه، أنه بينما قد لا نكون قطعنا شوطا بعيدا في كفكفة الدموع التي تنهمر من كل عين، فإننا نشق بالمصير المشترك للأمم المتحدة هنا ونكرس أنفسنا لبلوغه.

ويحدونا الأمل في أن تعزز هذه الإصلاحات يدي الأمين العام الذي تكبر إخلاصه وتفانيه في سبيل تعزيز مَنُال الأمم المتحدة وأهدافها. ولقد خطونا خطوة كبيرة. وستتبعها خطوات. ومع ذلك، وفيما نلتزم اليوم بالعمل بإخلاص، نعتقد أن التغييرات التي نوافق عليها معا ليست تغييرات تجميلية؛ وأنها ستؤدي بنا إلى بلوغ تحسينات ومكاسب حقيقية في عمل الأمم المتحدة؛ وأنها ستشد وثاق منظومة الأمم المتحدة لكي تترك أثرا على حياة مواطني الحكومات الممثلة هنا وراثتهم الإنساني. ومثلما قلنا طوال هذه المناقشات، هذا هو المحك الذي سنحكم به على نجاح الإصلاح.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): في البدء يود وفد بلادي أن يعبر لكم عن شكره العميق على ما بذلتموه وما بذله صدقاكم مندوب بوتسوانا ومندوب أيرلندا للتوصل إلى مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو.

نود أيضا أن نعبر عن تقديرنا البالغ لصاحب السعادة الأمين العام على ما قدمه من مقترحات تهدف إلى إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها وهو المسعى الذي تؤيده بلادي على الدوام.

إن القرار الذي اتخذ منذ قليل يعبر عن اهتماماتنا إلى حد ما. ولذلك انضممنا إلى الاتفاق العام في الآراء رغم أنه كان بوجدنا أن يتضمن القرار وعلى نحو واضح ما أعربنا عنه إزاء عدد من الجوانب لا سيما فيما يتعلق

انخفضت في عام ١٩٩٦، ويتوقع لها أن تشهد مزيدا من الانخفاض في عام ١٩٩٧. وقد ازدادت الموارد غير الأساسية، إلا أن ٦٢ في المائة من هذه الأموال أتت من بلدان البرامج، وليس من المانحين. وليس هناك ما يشير إلى أن الإصلاحات التي اعتمدها ستفضي إلى كبح الاتجاه الذي بدا بوضوح كبير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من هيئات الأمم المتحدة أو إلى عكسه. ولم نسمع أيًا من المانحين يقول ذلك.

وسمعنا تبريرا ثالثا مفاده أن الأمم المتحدة قد فقدت بريقها عند قطاعات من الرأي العام الدولي، وأن اتخاذ قرار بسرعة بشأن الإجراءات سيطيح خاطر تلك القطاعات التي تترقب بشيء من التشكك ما ستسفر عنه الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة؛ وأن اتخاذ قرار عقب ذلك متعلق بالتوصيات من شأنه أن ينجح في إقناع المتشككين. وقد اعتمدنا القرار المتعلق بالإجراءات. وإذا كان ذلك قد لقي الترحيب، فإن صدى ذلك الترحيب لم يسمع في هذه القاعة. والغالبية العظمى ممن هم خارج هذه القاعة في أماكن نائية من الكوكب ليست لديهم أدنى فكرة عن الإصلاحات، وكانوا لاحظونها لو أنها أحدثت تغييرا في حياتهم.

وفي الواقع كان ذلك السبب الرابع للإصلاحات. إن الأمم المتحدة قد أنشئت لجعل العالم مكانا أفضل للعيش فيه، ولتعزز، حسبما جاء في الميثاق "مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". وبالنسبة لنا، ولزملائنا في حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، فإن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون مفيدا إلا إذا ساعد المنظمة على خدمة غالبية البشر خدمة أفضل. إن كل الإدارات تقوم بين الفينة والأخرى بالعبث في الهياكل وتبدأ بإجراء التجارب وتعيد توزيع المناصب في إطار مخطط تنظيمي. إلا أن المحك يكمن فقط في نجاح هذه التغييرات في أن تكون منتجة. وينبغي أن يسمح لأية خدمة مدنية دولية بالمقدار نفسه من حرية العمل، بيد أننا كلنا نعي أن هذا في حد ذاته لا يمكن أن يكون إصلاحا مثمرا، وهو ما سيعرف بثماره. فما هي الآمال التي نعلقها على هذا الحصاد؟

وورد هنا سبب خامس. لقد كان القصد من عائد التنمية أن يظهر أن الإصلاح مثمر، وأن الإصلاح سيحرر الأرصد من أجل أنشطة التنمية في ميزانية الأمم المتحدة نفسها. وقد أوضحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن الأمم المتحدة تقع الآن بين مطرقة سقف الميزانية وسندان عائد التنمية. ولا يوجد ضمان بأن

بإنشاء منصب الأمين العام، وخاصة التشاور مع الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن، ومراعاة التوزيع الجغرافي في شغل هذا المنصب.

في جلسات المشاورات غير الرسمية أعربنا عن شواغلنا فيما يتعلق بالفقرة العاملة الخامسة من هذا القرار التي تطالب الدول الأعضاء بتوفير معلومات فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نود أن نؤكد هنا من جديد على ضرورة أن هذه المعلومات التي ستقدم بمقتضى هذه الفقرة يجب أن تتم بعناية وفي إطار الحياد والموضوعية ومراعاة الموافقة المسبقة للدولة المعنية وعدم المساس بسيادتها أو سلامة أراضيها.

وكما قال الأمين العام، وهو على حق تماما، إن عملية إصلاح الأمم المتحدة عملية متواصلة. والقرار الذي اتخذناه منذ قليل هو خطوة على الطريق ونحن نتطلع إلى أن تشهد المرحلة المقبلة إصلاحات جذرية لإصلاح الأمم المتحدة وعلى نحو خاص أجهزتها الرئيسية وبالتحديد مجلس الأمن مما يجعله أكثر تمثيلا في عضويته وأكثر ديمقراطية في اتخاذ قراراته وبما يحول دون استقلاله بما يحقق أهداف دول معينة.

وفي الختام، نود أن نؤكد لكم أن بلادي ستتعاون مستقبلا معكم ومع الدول الأعضاء ومع الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات الدولية المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أود أن أشكركم جميعا على مشاركتكم في التوصل إلى القرار الهام جدا الذي اتخذناه اليوم بتوافق الآراء، على الرغم من وجود تحفظات وبيانات مختلفة، اعتقد أنها مشجعة جدا وستساعد الأمين العام في تنفيذ هذا القرار. وستساعدنا أيضا على المشاركة بنشاط، وبشفافية تبلغ نسبتها ١٠٠ في المائة، في المداولات الأخرى التي تجري بشأن هذه المسألة.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥